

حَكْمُ الدُّخَانِ وَطَلَابَةِ

وَالْبَحَارَةِ فِيهِمَا وَالصَّلَاةُ وَرَاءَ مُتَعَاظِيهِمَا

تَأَلِيفُ الْعَالِمِ الْأَصُولِيِّ
عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الصِّدِّيقِ

والصلاة والسلام على رسول الله وآله

أما بعد فهذا بحث يثبت فيه القول الراجح في حكم الدخان وطابة لأن العلماء اختلفوا فيه اختلافا شديداً عند ظهورهما كما اختلفوا أيضاً في حكم الشاي والقهوة عند ظهورهما ، فمنهم من أباحها كلها استناداً إلى البراءة الأصلية . ومنهم من حرمها جميعاً اعتماداً على أدلة واهنة واهية وطائفة أباحت الشاي والقهوة ، وحرمت الدخان وطابة ١١ وهذا الخلاف مبسوط في تأليف خاصة ، كما هو مقرر في كتب الفقهاء المتأخرين على جميع المذاهب المتبعة عما سأشير إليه في مقدمة هذا البحث ، غير أن جريان العادة بشرب الشاي والقهوة بين الناس جاهلهم وعالمهم فاسقهم وصالحهم صير الخلاف في حكمها نفسياً منسياً فلا يوجد في عصرنا من ينكر على شاربيها ويحكم عليه بأنه يفعل محرماً . أما الدخان وطابة فلا زال أثر الخلاف فيها قويا وله انصار حادوا عن الطريقة السوية ، فاقاموا الدنيا وأقعدوها إنكاراً على متعاطيها بدون حجة قوية ، وسلكوا طريقة غير مرضية ، لتفريقهم بين أشياء متساوية ، وذلك باطل بالضرورة العقلية .

ذلك أن كثيراً ممن لازالوا متأثرين بالعوائد البائدة التي كانت جارية بالمغرب التي أكل الدهر عليها وشرب وصارت تاريخاً يحكي من اعتبار شرب الدخان

من أكبر الكبار ، واستنشاق طابة من أعظم المحرمات ينكرون على متعاطيها
أشد النكر معتقدين أن القول بتحريمهما دلت عليه دلائل قطعية الثبوت
والدلالة .

فتحريمهما = في نظرم = بمنزلة المحرمات المنصوص عليها كتاباً وسنة
وإجماعاً كالخمر ولحم الخنزير واللبنة !!

وقد حملهم هذا الاعتقاد الخاطئ . والرأى الفاسد على أن أعلنوا حرباً
شعواء على متعاطيها حتى بلغ الحال ببعض الجهلة أن افتى بطلان الصلاة وراء
مستنشق طابة !!

فقد جاءتني رسالة من العرائش يسأل كاتبها عن الصلاة وراءه هل هي صحيحة
أو باطلة !! ذاكرآ في رسالته أن بعض طلبة العلم افتى بطلانها وجرى بسبب
فتواه خلاف بين أهل الحى في إمام مسجدهم هل يقر في إمامته أم يعزل منها لأنه
يقر هذا المنكر العظيم !!

وادعى بعض الوعاظ أن صلاة من يحمل في جيبه الدخان باطلة ! قال هذا
المراء فى جماعة من الناس بأحد مساجد طنجة . وجاء رجل سمع كلامه يسألنى
هل ما قاله صحيح !!

وسألنى سائل عن التجارة فيهما فاجبته بأنها مباحة كالتجارة فى الشاى
والقهوة فتعجب وبدت عليه علامة الإنكار !!

وغير هذا مما سمعته عن هؤلاء المنكرين بجهالة أو سمعته منهم كثير جداً .

والسؤال الذى يتبادر إلى ذهن كل عاقل لم تتحكم فيه العوائد البالية هو لماذا لا ينكرون على أنفسهم وغيرهم شرب الشاي والقهوة !! ولماذا لا يعدون شاربها مرتكباً لمنكر مقترفاً لمحرّم ؟ فإن هذه الأربعة كلها محدثة ليس فيها نص خاص على إباحتها أو حرمتها أو على إباحة بعضها دون بعض بل هى أشياء متماثلة متساوية ، والتفريق بين الأشياء المتماثلة فى الحكم باطل عقلاً وشرعاً .

فهى إما أن تكون كلها مباحة . وإما أن تكون كلها محرمة ، أما الحكم بأن الدخان وطابة محرمان ، والشاي والقهوة مباحان فتحكم لا يصدر من عاقل (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله لكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون)

هذا هو الباعث لى على كتابة هذا البحث الذى حاولت أن أضع فيه الحق فى نصايه ، وأبين الراجح فى هذه المسألة مقروناً بدليله مستنداً ذلك بالقواعد الأصولية التى هى المعيار الذى يوزن به الاستدلال ليعلم صحيقه من فاسده .

ومن الله سبحانه وتعالى استمد العون والتوفيق .

(فصل) : أول ما ظهر الدخان بثبكتو من بلاد السودان فى القرن الحادى عشر الهجرى وقدم به أهل السودان إلى المغرب فانتشر فى درعة ومراكش وغيرهما من مدن المغرب . أنظر فصل المباح من حاشية محمد بن

المدني كنون على شرح الزرقاني المختصر خليل . وكتاب التصوف من حاشية ابن الحاج على شرح ميارة الصغير للرشد .

وقيل أول ما ظهر بأمريكا لأن كوليبوس لما اكتشفها وجد الأهالي هنالك يدخلون الطباقي بطريقة تماثل طريقة تدخينه الآن ، انظر مادة العخان في دائرة معارف فريد وجدى ودائرة معارف الشعب ليحيى هويدى واكتشاف أمريكا كان في آواخر القرن التاسع الهجرى .

فهر من المحدثات التي لم تكن في عهد التشريع ، ولا في زمن آئمه الاجتهاد وإنما ظهر بعدهما بقرون عديدة .

والأحاديث التي تروى في النهي عن شربه وذم شربه موضوعة مفترقة وضعها من لا يستحي من الله ولا من الناس ووضعها أظهر وأبين من أن يحتاج إلى التدليل عليه ، ولهذا لا نجد لها ذكراً في كتاب من كتب السنة حتى كتب الموضوعات ! منها حديث حذيفة انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شجرة فhez رأسه فقلت يا رسول الله لم هزرت رأسك ؟ فقال يأتي ناس في آخر الزمان يشربون من أوراق هذه الشجرة ويصلون بها وهم سكارى أولئك هم الأشرار يرثون منى والله برىء منهم ! ومنها حديث على مرفوعاً من شربه فهو في النار أبداً ورفيقه ابليس فلا تصافحوه ولا تسلموا عليه فإنه ليس من أمي ١١ ومنها حديث أن الذين يشربون العخان من أهل الشمال وهو شراب الأشقياء ١١

فهذه الأحاديث موضوعة لا يحل ذكرها إلا لتعجب من وقاحة واضعها وقلتها .

وقد سئل عنها العلامة المحدث عبد الرؤوف المناوي فأجاب بأنها لا أصل لها وأنه لا يوجد حديث في ذمه أصلاً ، وفي شرح الزرقاني على العزية في فقه المالكية أن الشيخ الأجهوري شارح المختصر سئل عنها فأجاب: دعوى أن هذه الأحاديث واردة في الدخان كذب وافتراء كما بينه الحفاظ وركاكة تلك الألفاظ دالة أيضاً على ذلك ويلزم واضعها التعزير اللاتق بحاله بحسب إجماع الحاكم بسبب كذبه على الوجه المذكور وبغية الإسلام والإيمان من شاربها له .

ولم أنقل كلامه للاستدلال به على وضع تلك الأحاديث ، لأنه لم يكن من أهل الحديث ولا من فرسان ميدانه وإنما نقلته لأمرين :

أحدهما عزو وضعها للحفاظ ، والآخر أنه صرح بلزوم تعزير واضعها بسبب وضعها وبغية الإيمان والإسلام من شاربها ، ليعلم أن ما حكم به من لزوم التعزير واجب في حق بعض الفقهاء الذين ذموا أن شاربهم غير مقبول عند الله لأن هذه العبارة كناية عن عدم قبول عمله الذي هو لازم لكفره ، والمؤمن لا يقطع ناقلاً فضلاً عن عالم بأنه غير مقبول عند الله ولو كان مرتكباً للحرمان الثابت تحريمها بالنص والإجماع بل هو في مشيئة الله سبحانه كما تدل عليه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية وهذا مذهب أهل السنة فكيف يكون شارب الدخان غير مقبول عنده سبحانه مع أن الدخان لم يرد فيه نص بالتحريم ؟

ثم من أخبر هذا المتقول على الله بغير علم أنه غير مقبول عنده ؟ فإن هذا من الغيبيات التي لا تقبل إلا من الشارع ولا تقبل من أحد غيره كائن من كان .

ولعل هذا المدعى الجاهل خارجى أو وهابى !

وكذلك قول من زعم أنه ساقط العدالة لا تقبل شهادته فإنه باطل وعن الليل عاقل ، لأن المحرم الذى يجب إنكاره على فاعله ويوجب فسقه هو المحرم المتفق على تحريمه ، أما المحرم المختلف فيه لتعارض الأدلة فيه فلا ينكر على فاعله المجتهد أو المقلد لمجتهد كما بينته بدليله فى كتابي (الصفحات الفاضحة المخزية) وسيأتى مزيد بيان لهذه المسألة فيما يأتى قريباً إن شاء الله تعالى ، وغير خاف على ذى علم أن الدخان مختلف فيه فلا يجوز الإنكار على شاربه فضلاً عن تفسيره ورد شهادته . فدعوى أن شاربه ساقط العدالة مردود الشهادة جهل فاضح أو تنطع واضح .

(فصل) كان شيئاً طبيعياً - والدخان محدث ليس فيه نص بإباحة أو تحريم أن يختلف فيه أنظار العلماء المتأخرين ، فمنهم من قال بحرمته . ومنهم من رأى أنه مباح . ومنهم من قال أنه مكروه كراهة تحريم

واختلافهم راجع إلى اختلافهم تحت أى قاعدة من قواعد الشريعة الكلية يتدرج؟ هل يتدرج تحت ما يدل على إباحته أم تحت ما يدل على تحريمه؟ وألف العلامة على الأجهورى رسالة فى إباحته سماها غاية البيان لحل ما لا يغيب العقل من الدخان وألف فى إباحته أيضاً الشيخ عبد الغنى التنايسى الحنفى رسالة سماها الصلح بين الإخوان فى إباحة الدخان ، والعلامة الشيخ أحمد بابا السودانى رسالة فى إباحته وقصيدة فى منافع وفوائده .

ومن قال بإباحته الشيخ الإمام مولانا الوالد رضى الله تعالى عنه حكى لى

بعض أصحابه أنه قال له قل لي في الدخان قولاً فصلاً . فأجاب به بأنه مباح وأن لا دليل على تحريمه، وبدل على صدق السائل أن الشيخ كان يعلم أن كثيراً من أتباعه يشربونه فلا ينكر عليهم .

وَأَلْفَ فِي تَحْرِيمِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ التَّنَائِي وَالشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْفُكُونِ الطَّرَابُلْسِي . وَالسَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ اللَّسْكَانِي وَالْعَلَامَةُ الْمُطَّلَعُ الشَّيْخُ الْفُكُونِي رسالة رجع فيها أنه مكروه كراهة تحريم ، بناء على ما ذهب إليه الحنفية من التفرقة بين الحرام والمكروه كراهة تحريم .

ذلك أنهم يرون أن الحرام يطلق على ما ثبت تحريمه ، بدليل قطعي الثبوت والدلالة . أما كراهة التحريم فتطلق عندم على ما كان دليل تحريمه على الثبوت أو الدلالة .

وينبني على هذه التفرقة عندم أن منكر الحرام يكفر بخلاف منكر المكروه كراهة تحريم فلا يكفر ، وهذا يفيد أن الحق للكنوى لم يجد دليلاً مع ما هو معروف به من الإطلاع على أقوال العلماء ودلائلها - قطعي الثبوت والدلالة على تحريمه ، وهذا هو الواقع كما ستعلمه

والتأليف في حكمه كثيرة جداً حتى أن العلامة أبا سالم العياشي نقل في رحلته عن بعض شيوخه أنه رأى فيه نحو ثلاثين تأليفاً بين محلل ومحرم !

ومن فقهاء المغرب من أباح طابة وحرم الدخان ! كما نقله العلامة الرهوني في فصل المباح من حاشيته على شرح الزرقاني لمختصر خليل . وقد جرى العرف في هذا العصر بما قاله هذا الفقيه فإن كثيراً من الناس جاهلهم وعالمهم يستشقونها

حتى في المساجد فيؤذون المسلمين بغيرها الذي يقع على الحصر ومع هذا ينكرون
إنكاراً شديداً على شارب الخمر !

وهذا شيء يثير العجب الشديد لأن التفريق بينهما في الحكم يدرك بطلانه
بالداهة لأنهما من نبات واحد كما هو معلوم ، فثبت لإحدهما يثبت للآخر
نظراً وشرعاً ، فالتفريق بينهما تفريق بين مثلين وهو باطل عقلاً ونقلاً .

ومن الموازنة بين كلام فقهاء المشرق وكلام فقهاء المغرب في هذه المسألة
يظهر جلياً أن الأولين يسروا ووسعوا على الناس كأثراً بالعرف الجاري
عندهم شر به لا فرق في ذلك بين جاهل وعالم ولا بين امرأة ورجل حتى إن
الشيخ للباجورى الشافعى نص في حاشيته على ابن قاسم في فقه الشافعية على أن
المرأة إذا كانت تشرب الخمر لزم الزوج شراؤه لها ضمن النفقة ! وأخبرني
طالب حجازي كان يقرأ العلم بالأزهر أن الرجال بالحجاز يشقرون الدخان
لأن زواجهم ضمن النفقة اليومية !

وقال أبو سالم العياشي في رحلته : وعامة فقهاء المشرق متساهلون فيه فضلاً
عن هواهم وقد رأيت كثيراً منهم يستعمله ولا يتعرجون ! ولا زال ما ذكره
عنهم أبو سالم هو للعرف الجاري عندهم فقد رأيت العلماء والطلبة يشربونه في
الأزهر ولا ينكر عليهم ذلك أحد .

أما أهل المغرب فقد بالغوا في التشدد وأفرطوا في التفتت واعتبروه من
المحرمات القطعية كالخنزير والزنى والقمار .

ولا يجادل منصف في إن هذا التشدد مبالغة ساقطة لا ينبغي أن يقام لها
أى وزن إذ لا مؤسند لهم في هذا التعتن سوى تأثرهم بالعرف الذى كان جاريا
في عصرهم باعتبار شربه من أكبر الكبائر ، وعد شاربها فاسقا لا تقبل شهادته
ولا تصح إمامته ١ حتى أن صاحب العمل القاسى حكى تحريم طابة = وهم
شقيقة الدخان = بعبارة تفيد أن تحريمها مقطوع به مجمع عليه فقال في عملياته:

وحرموا طابة للاستعمال . وللتجارة على المتوال ١

مع أن الخلاف فيها موجود مذكور حتى في كتب مذهبه ومن اللقائلين
بإباحتها والدفاظم العمليات كما في فصل المباح من حاشية الرهونى على شرح
الزرقانى المختصر فكان من الأمانة في العلم أن يذكر الخلاف في إباحتها وتحريمها
لا أن يحكى تحريمها بما يدل على أنه متفق عليه لا خلاف فيه فإن اختلف فيه
سعة وتيسير ، والمتفق على تحريمه فيه ضيق وتصير .

فهل هذه خيانة منه في النقل أم جهل بما في كتب مذهبه ؟ وإن عجبى لا
ينقضى من الفقهاء المغاربة الذين أوردوا في كتبهم هذا البيت محتجين به على
تحريم طابة والدخان كأنه نص شرعى يجب العمل به ولا تجوز مخالفته ١

فإن هذا جهل صارخ بما يجوز الإحتجاج به وما لا يجوز .

والاخطاء التى تضمنها احتجاجهم به كثيرة :

(منها) إن هذا البيت الذى احتجوا به نفسه دعوى فتنر إلى دليل
يثبتها فكيف يكون دليلا وهو نفسه يفتقر إلى دليل ١

ومنها : أن علماء قاس ليس لهم الحق في تحليل شيء أو تحريره وإن ادعى جاهل أن لهم الحق في ذلك فما دليله عليه ؟

فإن كل متدين بالشريعة الإسلامية يعلم ضرورة إنه ليس لأهل قطر أو مدينة أو قرية أن يحلوا شيئاً أو يحرموه ، وإن الأصول الشرعية التي يجب الرجوع إليها في التحليل والتحرير هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أو لإجماع متيقن أو قياس على أحد هذه الأصول ، وليس من أصول الشريعة قطعاً عمل المدن والقرى ، فإن هذه البدعة السيئة إنما أحدثها فقهاء المغرب دون غيرهم من فقهاء سائر الأقطار الإسلامية فلا تجدد في كتبهم الاحتجاج في دين الله بعمل مدينة أو عمل مطلق كما تجدد في كتب فقهاء المغرب !

ولعلمهم قاسوا العمل القاسي والعمل المطلق على عمل المدينة الذي احتج به مالك وعنده أصلاً من أصول مذهبه .

ولا شك إنهم مخطئون بل خاطئون في قياسهم إذ لإجماع أصلايين العاملين حتى يصح إلحاق عمل قاس أو العمل المطلق بعمل المدينة لأن مالكاً احتج بعمل المدينة لاعتبارات دعت للاحتجاج به لا يوجد شيء منها في العمل القاسي والعمل المطلق .

أحدهما : أن المدينة مهبط الوحي ودار الهجرة التي بين فيها رسول الله ﷺ القرآن بأقواله وأفعاله وتقريراته .

ثانيهما : أنه صلى الله عليه وسلم شرع فيها أحكام الدين وبين شرائعه على

سبيل التفصيل التام ففيها بين احكام العبادات والمعاملات والجهاد والميراث وغير هذا من احكام الشريعة .

ثالثها : انها دار الخلافة التي كان فيها الخلفاء الراشدون والمهاجرون والأنصار رضى الله تعالى عنهم الذين نقلوا الاحكام والسنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد نقل التابعون ذلك عن الصحابة نقلامتوارثاً إلى عهد مالك الذي كان من تابعي التابعين .

هذه الاعتبارات هي التي حملت مالكا على الاحتجاج بعمل المدينة فيما كان طريقه النقل لا الاجتهاد على ما بينه المحققون من علماء مذهبه .

ومع هذا لم يحتج به إلا في نيف وأربعين مسألة رأى أنها منقولة نقلامتوارثاً يدل على آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على رجحانه على غيره مما روى بطريق الآحاد .

فهل يوجد اعتبار واحد من تلك الاعتبارات في عمل فاس حتى يصح ان يتخذ أصلاً من أصول التشريع ؟

فليعد أولئك المخرفون المحتجون به لهذا السؤال جواباً مقنعاً .

ومنها ان مستندهم في الاحتجاج به حكم قاضى أو فتوى فقيه مقلد ومستند مالكا في الاحتجاج بعمل المدينة هو الاعتبارات التي يبتها وهي راجعة إلى النقل عن الشارع لا إلى مسائل إجتهدية كما هو شأن العمل الفاسى

فقياس عمل فاس على عمل المدينة يدرك فساد كل من له علم بأصول الفقه بالداهية لأن من شروط إلحاق الفرع بالأصل تحقق وجود علة الأصل في الفرع وعلة احتجاج مالك بعمل المدينة هي كونه منقولاً نقلاً متواتراً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى عهده وعلة الإحتجاج بعمل فاس هي كونه حكم قاضٍ أو فتوى فقيه مقلد في مسائل اجتهادية كما في مسألة طابة فبين العلتين فرق ظاهر وبون شاسع فكيف يقول مائل فضلاً عن عالم بصحة هذا القياس الذي هو أفسد قياس وأبطله لوجود الفرق المحقق بين علة الأصل وعلة الفرع ؟

ومع فساد الظاهر جعلوه أصلاً من أصول التشريع وبنوا عليه حكم أكثر من ثلاثمائة مسألة في بعضها ما يخالف نص القرآن الكريم أو السنة النبوية استناداً إلى علل باطلة ليس هذا موضع بيانها . ثم أن الإمام مالكا احتاط لهينه فلم يحتج بالعمل إلا في بضع وأربعين مسألة ، أما الفقهاء المغاربة فاطلقوا عنان الإحتجاج به كما نهت عليه مع فساد وبطلانه في نفسه فلم يحتاطوا لدينهم كما احتاط الإمام مالك رحمه الله تعالى فكثرت في عملهم الأخطاء المضحكة والمخالفة الصريحة للنصوص الشرعية !

(ومنها) أن قوله : وحرّموا طابة الخ . حكاية عن نكرات مجهولين لا يدرى من هم ؟ وأحكام الدين لا يحل أخذها عن النكرات وقد نص للعلماء على اختلاف مذاهبهم على أن الفتوى التي يحمل صاحبها لا يجوز العمل بها . فكان واجباً عليه أن يبين أولئك المحرمين لطابة والتجارة فيها ليعلم هل هم ممن يقبل رأيهم أم ممن يجب رد رأيهم ورميه وراء الظاهر ؟

وإذا كان مالك مع جلالاته وإمامته في العلم والدين يوجه له تليذه الإمام

للشافعي سهام النقد بسبب قوله في الرطأ: الأمر المجتمع عليه كذا . وليس فيه إجماع فيقول متقدماً ذلك :

ليت شعري من هؤلاء المجتعمون الذين لا يسمون قانا لا نعرفهم ؟

ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه عن لا يعرفه ! أنظر ١-١٣ . من مناقب الشافعي للحافظ البيهقي (طبعة دار التراث) ، إذا كان الشافعي ينتقد على مالك نقله لإحكام الشريعة عن لا يسمون ولا يعرفون مع أن مالكاً من أئمة الاجتهاد وقد كان في عصره أئمة يجتهدون يأخذون الأحكام من أصولها المعتبرة عند أهل العلم فإذا نقل فإنما ينقل عنهم ، ومع هذا انتقد عليه عدم تسميتهم إذا كان الأمر كما علمت فإذا عسى أن يقول العقلاء المنصفون في عمل ناظمه مقلد يحكي عن فقهاء مقلدين يعملون بالقول من غير معرفة دليله وليس لهم علم بمدارك الأحكام ولا قواعد الاستدلال ، وقصارى أمرهم النقل عن فلان وفلان بدون نظر ولا بحث فيه بل يأخذونه مسلماً كأنه منزل من العالم الحكيم ؟

لا يجادل منصف إن من هذا حاله وحال من ينقل عنهم أحق واجدر أن يقال له كلمة الشافعي : ليت شعري من هؤلاء المحرمون طابة والتجارة فيها الذين لا يسمون قانا لا نعرفهم ؟

ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه عن لا يعرفه !

ومن الأخطاء الفاضحة لجهلهم في الإحتجاج بالعمل القاسي والعمل المطلق وتناقضهم ومخالفتهم لأصل قروء في كتبهم ونصوا عليه في ذبرهم وهو أن العمل

بالدليل سد بابه، ورد الفرع إلى أصله طوى بساطه، وإن لا سبيل إلى معرفة أحكام
التوازل التي تنزل بالناس إلا بالرجوع إلى ما قاله أمام المذهب أو أحد أتباعه
المجتهدين في الفتوى على أصول مذهبه كابن القاسم واشهب وابن حبيب، أما
غيرهم فالعمل بالدليل محرم في حقه ولو بلغ في العلم ما بلغ لأن مصحفه هو مذهب
إمامه كما قال أبو بكر الطرطوشي ونقله عنه النسوي أوائل شرحه على للتحفة.
كما صرح النسوي = وهو يقرر هذا الأصل العظيم — بأن المقلد لا يعدل عن
المشهور في المذهب وإن صح مقابله ولا يطرح نص إمامه لأجل الحديث وإن
قال إمامه وغيره بصحته!

ونصوصهم على تحريم العمل بما يقتضيه نص القرآن والسنة وغيرهما من
أصول الشريعة ووجوب العمل بنصوص المذهب كثيرة جدائل ألفوا في ذلك
التأليف. كما بيته في كتابي تبيين المدارك. وكتابي التيمم في الكتاب والسنة.

وقد طبقوا هذا الأصل تطبيقاً دقيقاً. فلا تجد في كتب فقهم إشارة لدليل
قول أو مدركه إلا في النادر الذي لا حكم له. فعملهم فيها هو النقل والحكاية
لأقوال المتقدمين فهم كآلة التسجيل التي تحكي ما يقال ويسجل على شريطها
حقاً كان أم باطلاً!

أما البحث والنظر في الأدلة فلا علاقة لهم بها لأن مصحفهم هو مذهب
إمامهم كما قال الطرطوشي، ومخالفة ما في المصنف من أكبر الكبائر بل أكبرها
لأنها إن كانت عن قصد وتعمد فهي كفر صراح!

إذا كان التقليد واجباً محتماً. والعمل بالدليل منكراً محرماً عند الفقهاء.

المقلدين فمن المعلوم أن طائفة لم تكن موجودة في عصر مالك ولا في عصر
المجتهدين في الفتوى على أصول مذهبه لأنها ظهرت في القرن الحادى عشر
الهجرى عصر الجهود على المشهور والجارى به العمل فقد نص فقهاء المذهب
المتأخرون على أن ظهور الدخان كان في القرن المذكور كما مر بك ، وطائفة أخرته
لأنهما من نبات واحد .

فعلام استند أولئك الفقهاء الذين حسمى عنهم ناظم العمليات تحريمها ؟

إن قيل أنهم استندوا إلى قول الإمام أو أحد المجتهدين في مذهبه كان هذا
القول باطلا قطعاً لسبب واضح جداً ، وهو أنها لم تكن موجودة في عصرهم كما
سبق التنبيه عليه . وإن قيل أنهم استندوا في تحريمها إلى البحث والنظر في الأدلة
كان هذا القيل أبطل من سابقه لسبب ظاهر جداً أيضاً ، وهو أنه يناقض
مناقضة تامة ما نصوا عليه في كتبهم من تحريم النظر في الأدلة والعمل بمقتضاها
ووجوب التقليد على كل مكلف كما يجب عليه الإيمان بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر !

ولا أدل على بطلان قول وفساده من كونه مبنيًا على غير أصل أو عو
لا يقول به المستدل به لأنهم يحرمون العمل بالدليل فكيف يصح قولهم المستدل
إلى النظر في الدليل ؟

لا جدال في أن هذا تناقض واضح أو جهل فاضح .

لأن من المعلوم المقرر في أصول الفقه وعلم البحث والمناظرة إن المستدل

بالدليل إذا لم يكن قائلاً بمقتضاء معتقدا لصحته لا يكون حجة على الخصم وإن كان الخصم قائلاً بمعتقداً لصحته لإعتراف المستدل بفساد دليله فقول صاحب العمل الفاسى . وحرموا طابة للإستعمال .

يجب أن يضرب به عرض الحائط لأنه لا يستند إلى شيء معتبر لظراً أو نقلاً وما كان كذلك فسيبيله الرد والإعراض عنه لأن الله سبحانه لم يكلفنا أن نأخذ أحكام ديننا من عمل باطل لا دليل ولا مستند له إلا قول فقيه مقلد لا علم له بأدلة الأحكام ولا طرق استفادة الأحكام منها وإنما هو مجرد ناقل لقول من سبقه حقاً كان القول أو باطلاً لأن الفقه مسلم وإن كان البحث وارداً عما يزعمون !

(ومنها) أن اتخاذ عمل قطر أو مدينة أو قرية أصلاً من أصول التشريع العامة أو الخاصة بمذهب يؤدي إلى تناقض الأحكام الشرعية واختلافها فيكون حكم شيء في قطر أو مدينة الحُرمة لجريان العمل بحرمته فيهما والإباحة في قطر آخر أو مدينة لجريان العمل بإباحته فيهما وهكذا تصير أحكام الشريعة متناقضة تناقضاً لا يقف عند حد .

وأوضح مثاله لهذا مسألة الدعان فإنه حرام بالمغرب لجريان العمل بحرمته مباح بالشرق كصر والشام لجريان العمل بإباحته لأن أهله يعتبرونه كالطعام والماء .

وقد مر بك أن الباجورى الشافعى قال أنه يجب على الزوج احضار زوجته إذا كانت تشربه !

وهكذا حكم طائفة الحرمة بالمغرب والإباحة بالمشرق :

هذا لازم بين بالمعنى الأنص لتحكيم أعمال الأقطار والمدن في أحكام الشريعة . وبطلان هذا اللازم معلوم بالضرورة لأن الشريعة لم تأت بالأحكام المتناقضة المختلفة باختلاف أعمال الأقطار والمدن ، وبطلانه يدل على بطلان ملزومه وهو تحكيم عمل المدن في أحكام الدين .

ولعل فقهاء المشرق تبنوا هذه الأخطاء اللازمة للاحتجاج بالعمل الجارى فلم يتخذوه أصلاً من أصول المذهب ولهذا لا تجد له ذكراً في كتب الفقهاء المشاركة ولم يستدل به أحد منهم ، وقد أصابوا وأحسنوا .

وخالفهم فقهاء المغرب فجعلوه حجة وأصل من أصول المذهب بدون برهان فأخطأوا وأسأوا من وجهين : (أحدهما) أن اتخاذهم العمل أصلاً من أصول المذهب تأصيل أصل جديد من أصوله . ومن المعلوم أن تأصيل الأصول خاص بالمجتهد المستقل كالك والشافعى . أما المجتهد المطلق ومجتهد المذهب فلا يجوز لها تأصيلها على ما هو مدون في أصول الفقه .

وإذا كان لا يجوز للمجتهد المطلق ومجتهد المذهب الذين عندهما علم بمذاهب الأحكام تأصيل الأصول فكيف يجوز لفقهاء المغرب الذين لا يفقهون شيئاً منها تأصيل أصل لم يؤصله أمام المذهب .

فإن قالوا قنا عمل فاس على عمل المدينة فالجواب إن القياس اجتهاد وعمل بمقتضى الدليل وهم قد حرموا ذلك تحريماً باتاً فكيف نكسوا على أعقابهم وهدموا أصلهم ١٩

وهذا أقطع برهان على تلاهيم وتناقضهم نارة يحرمون العمل بالدليل ويحكمون على العامل به بأنه مقترف لأكبر الكبائر ونارة يلجأون إلى الاحتجاج

به إذا دعتهم الضرورة إلى ذلك ثم على فرض صحة الاجتهاد منهم فان قياسهم فاسد باطل كما يدل عليه.

الخطأ الثاني وهو أننا نبينا فيما سبق على وجود الفوارق الكثيرة بين العمل الفاسي وعمل المدينة. ومن شروط صحة الحاق الفرع بالأصل عدم وجود فارق واحد بينها فكيف يصح إلحاق العمل الفاسي بعمل المدينة مع وجود الفوارق المتعددة بينها ١٤

والأخطا الشديدة التي تضمنها الاحتجاج بالعملين الفاسي والمطلق كثيرة يخرجني استقصاؤها عن موضوع بحثي. وإنما ذكرتها شيئاً يسيراً منها ليكون فيه التنبيه على غيره. وليعلم القارئ أن جريان العمل = سواء كان عملاً مطلقاً أم فاسياً = بتحريم شيء أو تحليله ليس له أى تأثير في تحريم ذلك الشيء أو تحليله لا من جهة النظر ولا من جهة النقل. وإن التحريم والتحليل لا يتبئان إلا بدليل شرعى من الأدلة المعروفة لكل ذى علم. فاحتجاج الفقهاء المالكية بقول ناظم العمليات. وحرمو طابة للاستعمال الخ.

على حرمة طابة واللعان احتجاج باطل أولاً. ومصادرة على المطلوب ثانياً لأن قوله: وحرمو طابة للاستعمال مجرد دعوى تفتقر إلى دليل يثبتها، فكيف تكون الدعوى دليلاً على ثبوت مدلولها ١٤ فليس المحتج به إلا كقول القائل اللعان وطابة محرمان والدليل على ذلك أنهما محرمان فهل لمثل هذا القول أى وزن أو اعتبار في نظر العقلاء ١٥ فلننظر إذن في الأدلة المقبولة التي تعلق بها القائلون بحرمة طابة واللعان لنعلم هل دعواهم صحيحة مقبولة أو باطلة مردودة ؟

وقبل ذكرها والبحث في دلالتها على دعواهم أقدم فصلاً يبين فيه دليل القائلين بأباحتهما، إذ بالموازنة بين أدلة الفريقين يتبين الحق من الباطل والصواب من الخطأ. فمعمل احتج القائلون بأباحتهما بقوله تعالى: هو الذي

خلق لكم ما في الأرض جميعاً ، فإنه دال دلالة ظاهرة على أن جميع ما في الأرض سواء كان حيواناً أم نباتاً أم غيره مما ليس فيه ضرر ولم يرد فيه نص بالحظر خلق لإنتفاعنا به لأن ما من صيغ العموم وقد أكد عمومها بالحال الذي هو جميعاً فيندرج تحت عموم هذه الآية الدعان وطابة لأنهما من نبات الأرض الذي خاق لإنتفاعنا به وحمل العام على عموميه واجب حتى يرد دليل يخصه ولا يوجد دليل يخرجهما من هذا العموم .

واحتجوا بقوله تعالى : قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أعل لغير الله به . فإنه دال دلالة ظاهرة أيضاً على أن ما لم تحرمه هذه الآية الكريمة فهو مباح حتى يرد نص بالتحريم لأن محرماً نكرة في سياق النفي يفيد العموم . وقد أكد عمومهم بصيغة الحصر الدالة على ثبوت الحرمة الأربعة المذكورة ونفيها عما عداها . وعموم المفهوم الذي دل عليه الحصر بالنفي والإثبات كعموم المنطوق في الدلالة على عموم الحكم وشموله لجميع الأفراد لأنه من أقوى المفاهيم حتى أن جماعة من علماء الأصول اعتبروه من قبيل المنطوق .

قال ابن عباس = كما في كتب التفسير = كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء فبعث الله نبيه عليه السلام وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال .

وما حرم فهو حرام . وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذه الآية :

قل لا أجد الآية .

فبين ابن عباس إن ما لم يحرمه الله سبحانه في هذه الآية فهو مباح يعني ما لم
يرد دليل آخر بالحظر .

ولهذا احتج بها المالكية على حل جميع الحيوان حتى دى الثاب من السباع
وذى الخلب من الطير ا

والحق أن الآية تدل على إباحة ما لم يرد تحريمه في نص آخر أما ما ورد تحريمه
بالنص كذى الثاب من السباع والخلب من الطير فهو حرام لأن عموم
الآية يخص بمحدث تحريمهما جمعاً بين الآية والحديث وهو مقدم على النسخ
والترجيح عند الجمهور . ومن أصول مالك النفي بنى عليها مذهبه بناء العام على
الخاص سواء تقدم أو تأخر عن الخاص .

فلا أدري ما الحامل لهم على مخالفة هذا الأصل وقولهم بإباحتهما مع ثبوت
الحديث في النهي عنهما ١٤

لكن تناقض المقلدين وقولهم بما يخالف أصول مذهبهم عندما تدعوا الحاجة
إلى ذلك لأشياء فيه عديم كما يثبت بدليله في موضع آخر .

واحتجوا بحديث سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على الناس لحرم
من أجل مسألته رواه البخاري ومسلم . وحديث سلمان أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت
عنه فهو مما عفا لكم . رواه الترمذي وابن ماجه في سننهما .

وحدث أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئاً وتلا وما كان ربك نسيا رواه البزار في مسنده والحاكم وصححه .

فهذه الأحاديث = وغيرها كثير جداً = دالة على أن ما لم يرد نص من الله على تحريمه فهو مباح وأن السؤال عما لم يحرم على الناس حتى يكون سبباً في تحريمه عليهم من أعظم الجرائم في حق المسلمين .

وغير خاف إن الدخان وطابة مما لم يأت نص بتحريمها فهما مما سكت الله عنهما وما سكت عنه فهو مما عفا لنا عنه .

واحتجوا بأن الأصل الأصل في الأشياء التي لم يأت عن الشارع نص يثبت حرماً فيها هو الإباحة حتى يظهر ناقل عنه .

هذا هو مذهب الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول والأدلة المثبتة لهذا الأصل من القرآن والحجة لا يحصيها العد لكثرتها وقد ذكر علماء الأصول كثيراً منها في مبحث الأصل في الأشياء التي لم يرد فيها نص خاص . منها الآيات والأحاديث المتقدمة فإنها تنفيذان للأصل فيما لم يرد فيه نص خاص هو الإباحة وقد بنى الأئمة على هذا الأصل إباحة أشياء كثيرة كما يعلم من الرجوع إلى كتب الفقه على اختلاف مذاهبها .

واندراجهما تحت هذا الأصل لا ينكره إلا معاند لا يقام لإنكاره وزن فوجب التمسك به في إباحتهما لعدم وجود الناقل عنه .

وقد اختلف الفقهاء في حكم القهوة والشاي عند ظهورهما فحرم بعضهم القهوة محتجاً بأنها مسكرة او حرم بعضهم الشاي وألف في تحريره رسالة سماها رقم الآى في تحرير الاتاى ومنهم من حرمه لأجل السكر الذى يحلى به لأنه يصنى بالنم المسفوح ١١ وينصب ابن الحاج نفسه حكماً في هذه المشكلة فيقول : والحق أن من سلم من عوارض تحريره فبرجع في حقه إلى أصل الإباحة .

انظر كتاب التصوف من حاشيته على ميارة د لكنه لم يبين العوارض التى يحرم لأجلها الشاي ولعلها النعناع والسكر ا

لكن هذين عارضان لا عوارض فلعلهما من المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله فلم يبينها أتباعاً لمذهب السلف لأنه أسلم ا

وذكر : الخطاب في شرحه على المختصر خلافاً في حكم القهوة ورجح أنها تحرم لعوارض تقترب بشرها وبينها ثم قال : ومن سلم من هذه العوارض كلها الموجبة لحرمها فإنها ترجع في حقه إلى أصل الإباحة . انظر فصل الطاهر والنجس من التشريع المذكور

فاستند الخطاب وابن الحاج في إباحة القهوة والشاي إلى أصل الإباحة كما رأيت في كلامهما .

وإذا كان هذا الأصل دليلاً على إباحتهما فهو دليل أيضاً على إباحة الدخان وطبابة . وإذا لم يكن دليلاً على إباحتهما فهو ليس بدليل على إباحة القهوة والشاي لأن هذه الأربعة كلها محددة منبهة منشطة فالتمييز بينها في الحكم مع تساويها في الصفات تحكم

لأنه تفريق بين المتماثلات وهو باطل عقلا وشرعا .

فإن قالوا : إنهما مضران فالجواب وكذلك القهوة والشاي كما سيأتى بيانه . فإما من علة يعتل بها محرهما إلا وهي لازمة له في القهوة والشاي كما ستعلم .

فتبين بهذا أن التفريق بين هذه الأربعة في الحكم ليس ناشئاً عن اختلاف الأدلة الموجب لذلك وإنما هو ناشئ عن التأثر بالعادة التي كانت جارية في وقتهم بشرب العامة والخاصة للقهوة والشاي فقالوا بإباحتهما لأن للعادة تأثيراً عظيماً في النفوس .

ولهذا لم يقل ناظم العمليات .

وحرماً القهوة للإستعمال .

ولاً فإن الخلاف في القهوة والشاي المذكور في كتب المذهب كالخلاف في الدخان وطابه سواء بسواء . فلماذا خصص طابة بحكاية الحرمة وسكت عن القهوة والشاي ؟

الجواب واضح ظاهر هو أن العادة هي التي حملته على هذا التحكم الباطل الذي لا يصدر من عاقل .

ولو أن ناظم العمليات كان في عصرنا ورأى كيف تغيرت العادة وصار تعاطى الدخان وطابة شائعاً منتشرأ بين الناس جاهلهم وعالمهم فاسقهم وصالحهم حتى صار ث النساء يشربن الدخان كما يشربن القهوة والشاي لو عاش في

عصرنا ورأى كيف تغيرت العادة التي كانت جارية في عصره بالنسبة للدخان وطابة لما وسعه إلا أن يقول بملء فيه وحلوا طابة للإستعمال والتجارة على المنوال!

لأن الأحكام المبنية على العوائد تتغير بتغيرها على ما هو مقرر في أصول الفقه وسيأتى مزيد بيان لهذه المسألة .

لملك اقتضت بعد هذا العرض السريع لكلام الفقهاء في حكم هذه الأربعة أن تمنعهم وتشدد في الدخان وطابة يرجعان إلى تأثرهم بعادة عصرهم بدليل تساهلهم في القهوة والشاي وقولهم بإباحتها مع أن الأصل الذي احتجوا به بإباحتها ينطبق إنطباقاً تاماً على الدخان وطابة كما سبق بيانه .

فإن قيل حيث جرى العرف بتحريمها وجب العمل بمقتضاه لأن العرف أحد الأصول التي تبنى عليها الأحكام كما تقرر في أصول الفقه .

فالجواب من وجوه :

أولها أن الأحكام التي تبنى عليه أحكام خاصة لا علاقة لها بالحرمة والإباحة وغيرهما من الأحكام التكليفية وإنما يبنى عليه فهم المراد من عبارات النصوص والألفاظ المتعاملين بشرط لا بد منه وهو أن لا يكون لها ضابط في الشرع ولا في اللغة فيرجع حينئذ في فهم المراد منها إلى العرف .

ولذا قرر علماء الأصول أن ما ورد الشرع به مطلقاً ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف . وذلك كعقوبة المارء بالحز في السرقة . والنزق .

القبض في البيع . ووقت الخيض وقدره . وإحياء الموات . وصدائق المثل . ومتمعة والمطلقة . وما يخص الزوج والزوجة من متاع البيت عند ادعاء كل واحد منها أنه له ، وألفاظ الأيمان ، وأجرة الأجير ، واعتبار المعاطاة في البيع ونحو هذا مما فيه بيان المراد من الألفاظ الواردة في النصوص والمعاملات .

ولم يقل أحد من العلماء أن العرف يستقل بتشريع الأحكام فيحل ويحرم ويوجب . يزيد هذا بياناً ووضوحاً .

الوجه الثاني . وهو أنه قد تقرر في أصول الفقه أن العرف نوعان . صحيح وفاسد . فالصحيح ما تعارفه الناس دون أن يحرم حلالاً أو يحل حراماً . والفاسد ما تعارفه الناس لكنه يحل حراماً أو يحرم حلالاً .

فلو كان مستقلاً بتشريع الأحكام = كما يعتقد بعض من لا علم عنده = لما اشترطوا في صحته هذا الشرط . وإمكان الواجب عند تحليله الحرام أو تحريمه الحلال هو الجمع بين النص الدال على الحل أو الحرمة وبين ما دل عليه العرف أو النسخ عند تعذر الجمع بينهما أو الترجيح لأحدهما على الآخر لأن هذا هو ما يجب عمله عند تعارض الدليلين .

فلما قرروا فساده عند مخالفته لمقتضى الأدلة ولم يقرروا تطبيق القاعدة التي يجب العمل بها عند تعارض الأدلة عند تعارضه مع النص دل ذلك دلالة قطعية على أنه غير مستقل بتشريع الأحكام . وأنه ليس دليلاً شرعياً فلا يجوز الاحتجاج به لتحليل شيء أو تحريمه .

وبهذا يتبين أن العرف الجاري بحرمتهما عرف فاسد لا عبرة به لأنه حرم

مباحا دلت الأدلة المتقدمة على إباحته فهو عرف لم يتحقق فيه الشرط الذى يجعله معتبرا معمولا به .

الوجه الثالث : أن الأحكام التى تبنى على العرف = وقد نهت عليها سابقاً = تتغير بتغيره كما هو معلوم مقرر فى الفقه وأصوله حتى أن الإمام الشافعى لما سكن مصر غير كثيرأ من الأحكام التى كان قد ذهب إليها لما كان مقيماً ببغداد لإختلاف عرف مصر عن عرف بغداد فى تلك الأحكام . فلو سلمنا أن العرف يستقل بالتشريع وأنه مقدم على الأدلة الشرعية المتقدمة التى دلت على إباحتها لكان تغير العرف فى عصرنا وجريانه بإباحتها موجبا للعمل بمقتضاه وبعدم اقتضاء العرف الذى كان جاريا بحرمتها . ومن خطأ الفقهاء المتأخرين عملهم بأعراف تقادم عهدا واندرأ أثرها كأنها نصوص شرعية لا بتغير حكمها ولا يتبدل !

وهذا خطأ أو جهل أو قبحهم فيه فجودهم على أقوال المتقدمين بدون نظر وبحسب فيما يجب النظر والبحث فيه فلماذا جردوا على أقوال مستندة إلى أعراف بالية بآئدة لم يبق للعمل بمقتضاها أى مسوغ بعد أن تغيرت وتبدلت .

الوجه الرابع أن استقلال العرف بالتشريع يلزم عليه ما لزم على استقلال المعلنين المطلقين والفاسى بتشريع الأحكام من تناقضها واختلافها باختلاف أعراف الأقطار والمدن فيكون الشيء حراما فى قطر أو مدينة حلالا فى قطر آخر أو مدينة أخرى عملا بعرف كل قطر ومدينة كما فى الدخان فإنه محرم بالمغرب عملا بالعرف الذى كان جاريا بحرمته مباح بالمشرق عملا بالعرف الجارى بإباحته

ومما لا جدال فيه أن أحكام الشريعة منضبطة لا تختلف باختلاف الأقطار والمدن والقرى . فالحلل حلال في المشرق والمغرب وكل بقعة من بقاع الأرض والحرام حرام بالمشرق والمغرب وكل بقعة من بقاع الأرض لا يستثنى من ذلك إلا حال الضرورة التي بينها الله سبحانه في كتابه الكريم .

ومن زعم خلاف هذا فهو متقول على الشريعة مدع مالا دليل له عليه أصلاً لا من عقل ولا من نقل .

فتبين إن الإحتجاج بالعرف لتحليل شيء أو تحريمه باطل محقق . وقاية ما يحتاج به فيه هو بيان المراد من بعض النصوص وألفاظ المتعالمين على ما سبق بيانه في الوجه الأول .

وبعد فإن أصل الإباحة القطعي لثبوته بأدلة قطعية من الكتاب والسنة دليل على إباحة الدخان وطابة . وقد بينت أن القائلين بحرمتهما احتجوا بهذا الأصل لإباحة الشاي والقهوة وحيث كان دليلاً عندهم لإباحتهما فهو دليل أيضاً على إباحة الدخان وطابة . لما نهت عليه فيما سبق من اشتراك هذه الأربعة في الصفات الموجبة لإتحادها في الحكم .

هذا إلزام لا سبيل لهم إلى الإنقصال عنه إلا بإدعاء كون الدخان مضرراً وشربه إسرافاً ، وهو إدعاء باطل لا يساوى شيئاً ولا ينهض لإثبات ما يزعمون كما ستعلم .

ومما احتج به القائلون بإباحتهما أهم من النبات والنبات كله مباح إلا ما فيه ضرر أو قناعة للعقل .

هذه القاعدة ذكرها ابن عسكر في العمدة ونقلها العلامة أحمد الرهوني في حاشيته على الزرقاني مقراً لها ونقل عن العلامة أحمد بابا السوداني أنه أفتى بابا - الدخان استناداً إلى هذه القاعدة ، وإليك ما نقله الرهوني عنه قال : قال أحمد بابا عند قول المصنف سابقاً : - وخشاش أرض = ما نصه .

فرع قال في العمدة : والنباتات كلها مباحة إلا ما فيه ضرر ويفعل العقل قال العلامة أحمد بابا السوداني :

وبهذا تعلم جواز شرب دخان الورق المسمى طبع وقد ظهر شره في أول القرن الحادي عشر . وبه اتفقت في بلاد المغرب ومراكش ودرعة اعتماداً على كلام ابن عسكر وغيره وألفت فيه كراسة ، سميتها : التبغ في حكم شرب طبع ، انظر فصل الباح من حاشية الرهوني المذكورة .

وهذه القاعدة صحيحة مسلمة وأدلتها من القرآن والسنة كثيرة . بل إن الأدلة المتقدمة المالة على أن الأصل في الأشياء هو الإباحة حتى يثبت ناقل عنه كلها تدل على صحة هذه القاعدة والدخان وطابة وما يندرجان تحتهما لأنها من نبات لا يغيب كما يعلم بالمشاهدة وليس فيهما ضرر موجب للحرمة كما سأبينه عند البحث في أدلة تحرهما .

هذه هي أدلة القائلين بإباحتهما وهي أدلة قوية لأنها عموم آيات قرآنية وعموم أحاديث نبوية وأصل كل من أصول الشريعة السكينة ولا يخفى على ذي علم أن دليلاً واحداً منها كاف في الدلالة على إباحتهما ، فكيف وقد تضافرت وتعاضدت في الدلالة على ذلك ؟ ومن المعلوم أن تعاضد الأدلة

في الدلالة على الحكم يفيد القطع به كما هو مدون في أصول
الفقه .

فصل واحتج القائلون بحرمة الدخان بالأدلة الآتية :

- (١) أنه مضر والأصل في المضار التحريم .
- (٢) أن في شربه اسرافاً وإسراف حرام .
- (٣) أن في شربه تشبهاً بالكفار وهو حرام .
- (٤) أنه خبيث والخبيث حرام لقوله تعالى . ويحرم عليهم الخبائث .
- (٥) أنه خبيث الرائحة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل النوم
والبصل لخبث رائحتهما .

هذا انقض ما استدل به القائلون بحرمة .

وسيتضح للقارئ بالبحث في هذه الأدلة في ضوء القواعد الاستدلالية التي
هي المعيار لمعرفة صحيح الاستدلال من فاسده أنها غير متجة لدعوائهم ولا دالة
لطلوبهم .

أما احتجاجهم بأنه مضر والأصل في المضار التحريم فباطل من وجوه .

الأول أن حجبتهم هذه فاسدة المقدمتين لأن الصغرى في حيز المنع إذ
الدخان غير مضر ضرراً مقتضياً للتحريم ودليل هذا هو المشاهدة المقيدة لليقين

وهي من أعظم المواد التي تستمد منها البراهين ذلك أن مئات الملايين يشربونه ولا يرى أثر لضرره عليهم ، والضرر الذي يقع لبعض شاربيه يحصل أيضاً لغير من يشربه بتناول غيره من المباحات المجمع على إباحتها التي يضر تناولها بعض الناس دون أكثرهم . وليس معقولاً أن يحرم الدخان على الناس كلهم لكونه يضر بعضهم . والكبرى متنوعة أيضاً إذ ليس كل ضرر موجبا للتحريم كما بينه .

الوجه الثاني : وهو أن الضرر نوعان . ذاتي . وعارض . والمحرم مطلقاً هو ما كان ضرره ذاتياً أما ما كان ضرره عارضاً فإنما يحرم في حق من يضره دون غيره . والدخان ضرره عارض فهو كالملح والسكر وغيرهما من المباحات التي تضر بعض الناس فتحرم في حقه دون غيره ممن لا تضره ، ولا يقول عاقل فضلاً عن عالم : إن الملح والسكر محرمان مطلقاً لكونهما يضران بعض الناس ويقتكان بصحته .

وقد ذكر الحبيب الخلاق في حكم الفهرة ثم قال : إن الشيخ أحمد زروق سئل عنها فأجاب أن من كان طبعه الأصفر والسوداء يحرم عليه شربها لأنها تضره في بدنه وعقله ومن كان طبعه البلق فأنها توافقه اهـ

انظر فصل الظاهر والنجس من شرحه على مختصر خليل فافق الشيخ زروق بحرمتها في حق من تضره وأباحها في حق من لا تضره ، وتقدم أن ابن الحاج قال : إن الشاي إذا سلم من العوارض الموجبة لحرمته كان استناداً إلى أصل الإباحة .

وهذا ضابط ما كان ضرره عارضاً لا ذاتياً .

ولهذا قرر علماء الاصول أن الحرام نوعان حرام لذاته .

وهو ما حرمة الشارع ابتداء لما اشتمل عليه من مفسدة راجعة إلى ذاته
كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير والميتة وغيرها مما حرم ابتداء لما فيه
من مفسدة ذاتية .

وحرام لأمر عارض . وهو ما كان مشروطاً في الأصل واقترب به أمر
عارض اقتضى تحريمه . كالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة . والبيع المشتعل على
غش . والصلاة في مكان مغموب والحج بالمدال الحرام وغير هذا مما هو
مشروع في الأصل وطراً عليه ما جعله مفسدة ومضرة .

وحكم هذا النوع أنه مشروع بذاته محرم بوصفه . وشرب الدخان من هذا
النوع لثبوت الماحته بالأدلة المتقدمة وضربه . لبعض الناس يقتضي حرمة في
حقه لو وصف الضرر العارض فهو كالملح والسكر والقهوة والشاي المضرة لبعض
الناس فتحرم في حقه لو وصف الضرر العارض . ولا تحرم على غيره معن
لا تضره (١) . يزيد هذا ظهوراً .

الوجه الثالث : وهو أن قاعدة الأصل في المضار التحريم مقيدة بالضرر
الحق أو الغالب الراجح هذا هو الضرر المقتضى للتحريم المراد بالقاعدة
المذكورة .

(١) انظر إلى بحث أفيص في الحرام لذاته والحرام لو وصف عارض خلاصته ما
حررته هنا انظر بحث تعام المدال وعام الكلام من الاحياء .

أما ما ليس ضرره محققاً ولا راجحاً فلا يحرم إلا على من يضره . ومثل
هذا الضرر غير خاص بالدخان بل هو موجود في سائر البahات .
ومنها القهوة والشاي والملح والسكر على ما مر بك .

والسبب في ضرر البahات التي ضررها مرجوح غير موجب للتحريم هو
الإفراط في تناولها . ولهذا نهي الله سبحانه عن الإصراف في الأكل والشرب
فقال تعالى : وكلوا واشربوا ولا تسرفوا .

وفي الحديث : ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه يحسب ابن آدم لقيبات
يقعن صلبه فإن كان لا محالة فثلك ل طعامه وثلك لشربه وثلك لنفسه . رواه
أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم عن القدماء بن معد يكرب وحسنه الحافظ في التلح
ق وإنما نهي الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم عن الإفراط في الأكل
والشرب لأنه يرهق الجهاز الهضمي ويجعله غير قادر على تأدية وظيفته كما
يتبغى . وذلك مؤدياً إلى أضرار المحقق بل إلى الهلاك .

ولهذا اتفق الأطباء على أن الإفراط في تناول الطعام مضر غاية الضرر
وأن أحسن وسيلة لحفظ الصحة هو أن يقوم الإنسان عن الطعام وهو يطلب
الزيادة منه .

وهو عين ما أرشد إليه القرآن الكريم والحديث الشريف وهكذا الدخان
فإن السبب في ضرره هو الإفراط في شربه لأن الإفراط فيه يضر جهاز التنفس
والرئتين . والوسيلة للسلامة من ضرره هو الاعتدال في شربه .

كما أن الإكثار من شرب القهوة والشاي فيه ضرر للقلب والكبد والاعتدال فيه هو الوسيلة للسلامة من ضررها فقد قرأت الكثير مما قاله الأطباء في هذه الأشياء الثلاثة فوجدتهم يصرحون بهذا وسألت الدكتور دمانى = وكان طبيباً ماهراً = عن القدر المضر من شربه فأجاب : ما زاد على عشر لقائف في اليوم

وأخبرنى صديق^(١) أن والده أجرى عملية على قلبه عند طبيب اختصاصى بأسبانيا فلما أراد الرجوع إلى المغرب سأل الطبيب هل يشرب الدخان ؟ لأنه كان يشربه قبل إجراء العملية على قلبه فغشى من ضرر شربه بعدها فقال : له اشرب خمسة لقائف إلى ستة في اليوم .

هذا مع أنه كان لا زال في دور النقاهة من العملية ، وأذن الدكتور نافرو الأسباني المعروف عند أهل طنجة لرجل مصاب بارتفاع ضغط الدم بشرب للقهوة والدخان مع عدم الإفراط في شربهما .

وكل ما قاله الأطباء في ضرره فهو محمول قطعاً على الإفراط في تناوله كما يشهد به الواقع المشاهد على ما سبق التنبيه عليه وبعد كتابة ما سبق وقفت على رسالة الدخان والتدخين الدكتور عبد العزيز أحمد شرف أستاذ في الأدوية بجامعة القاهرة . وقد ذكر فيها أضرار التدخين ومنافعه وأقوال الأطباء المعارضين والمؤيدين له . وقال بعد بيان أضراره :

والمدخنون باعتدال لا يضرهم التدخين بل يحدث عندهم المرح والسرور وقتل الوقت مما يسبب راحة الأعصاب .

(١) هو المهندس عبد العاطف جروس .

أنظر ٧٨ طبعة دار المعارف بمصر ، ونقل قول هكسلي في محاضرة في الدخان ألقاها أمام المجمع العلمي البريطاني : كل إنسان يستطيع أن يقتل نفسه بالإفراط مثلاً في شرب نشأى وأكل أى صنف من أصناف الطعام . أنظر ١٣٠ ، أما عن القدر الذى يعد شربه اعتدالاً لا إفراطاً فقال إنه من ١ - ١٥ سيجارة ، أنظر ٨٠ من الرسالة المذكورة .

وهذا موافق موافقة تامة لما نهت عليه من أن سبب ضرر الدخان هو الإفراط في شربه وقد علمت أن الإفراط في كل شيء مضر حتى في تناول الطعام وأن الوسيلة للسلامة من الضرر هو الاعتدال في كل شيء .

الوجه الرابع : إن العمل بهذه القاعدة على إطلافاً يقتضى تحريم جميع ما خلقه الله تعالى لا لتفاد الإنسان به ، لأن ما فيه منفعة محضة أو مضرة محضة إما لا وجود له أو عزيز الوجود ، بل ما من شيء إلا وفيه منفعة ومضرة ، ولهذا كان المعتبر الذى يبنى عليه الحكم هو الراجح الغالب منهما ، فإن كانت المنفعة هي الراجحة كانت هي المقصودة شرعاً وعليها يبنى الحكم . وإن كانت المضرة هي الراجحة كانت هي المقصودة شرعاً وعليها يبنى الحكم .

أما المضرة المرجوحة بالنسبة لنظيرتها فهي غير معتبرة شرعاً .

أنظر فصل المقاصد والمصالح من قواعد الأحكام لعز الدين بن عبد السلام . والمسألة الخامسة من كتاب المقاصد من الموافقات للشاطبي .

فتبين بهذا أن الاحتجاج بهذه القاعدة لتحريم الدخان خطأ واضح

أو تنويه فاضح لأن المضرّة الموجبة للتحريم مقيدة بكونها راجعة على المنفعة .
وهذا القيد معتبر أيضاً في قاعدة : درء المفسد مقدم على جلب المصالح لأن
المفسدة التي يقدم درؤها على جلب المصلحة هي المفسدة الراجعة لما مر بك
من أن ما من شيء إلا وفيه منفعة ومضرّة فلو عمل بهذه القاعدة على إطلاقها
أعني بدون اعتبار رجحان المفسدة لاقتضى ذلك درء كل مفسدة ولو كانت
مرجوحة وذلك يؤدي إلى أسريّن الفساد واضع البطلان ، وهو أن لا تعتبر
مصلحة مع نظيرتها المضرّة . وما أدى إلى باطل فهو باطل مثله .

الوجه الخامس : إن اعتبار المضرّة في ثبوت الحرمة = ولو كانت مرجوحة =
يقتضى تحريم القهوة والشاي والملح والسكر لأن فيها مضرّة باتفاق الأطباء .
والقائلون بحرمة الدخان لمضرته لا يقولون بحرمتها .

فإن زعموا إنها غير مضرّة ، قلنا وكذلك الدخان غير مضر . وإن قالوا
إن نفعها راجح وضررها مرجوح . قلنا : وكذلك الدخان نفعه راجح وضرره
مرجوح . وإن قالوا إن الإفراط في تناولها هو السبب في ضررها . قلنا وكذلك
الدخان الإفراط في شربه هو السبب في ضرره وإن أجابوا عن ضررها بشيء
آخر غير هذا فهو جوابنا أيضاً سواء بسواء .

وقد يقول قائل : ما هي منفعة الدخان ؟ وجوابنا أن منفعته هي منفعة
الشاي والقهوة فإن هذه الثلاثة كلها منبهة منشطة . وقد مر بك ما قاله الدكتور
عبدالمعز يز أحمد شرف في كتابه الدخان والتدخين : أن المدخنين باعتدال لا يضرم
التدخين بل يحدث عندهم المرح والسرور وقتل الوقت مما يسبب راحة الأعصاب
وهذه منافع لها وزنها في عصرنا الذي تعقدت فيه الحياة وتعددت فيه المشاكل

العائلية والتجارية والوظيفية . ومنافع هذه الأشياء الثلاثة راجحة على ضررها لأنها تحصل لكل شارب لها بخلاف ضررها فإنه لا يقع إلا لبعض من يشربها بسبب إفراطه في تناولها كما يعلم ذلك بالبيان والمشاهدة .

وعما ينبغي التنبيه عليه أن كثيراً من الأطباء المسلمين الذين حذروا من شرب الدخان لضرره إنما اعتمدوا على نتائج أبحاث الأطباء الغربيين في ضرره ، والاعتماد عليهم في ذلك غير سديد ، ذلك أن الأطباء الغربيين لم يستطيعوا البحث عن عوارض التدخين بحثاً مجرداً عن حوادث التسمم بالاشربة الروحية وما ذاك إلا لأنه العدد الأكبر من المصابين بآفات ناجحة عن التدخين من الغربيين هم في الوقت نفسه غوليون كحوليون ، أى مدمنون على تعاطى الخمر . فمن الجائز جداً أن يكون بعض ما عزى إلى الدخان ناتجاً من القول والكحول أو من اشتراك عادة التدخين بعادة شرب الخمر ، فقد يكون استعمالها معاً سبباً في الضرر الذى يعزى إلى الدخان ، ولهذا فإن الإضرار الوارد ذكرها في الدراسات الغربية قد لا توجد عند المدخنين في بلادنا حيث يوجد عدد كثير من المدخنين غير مبتلين بشرب الخمر . أنظر الدخان والتدخين للدكتور عبد العزيز أحمد شرف ١٢٢ طبعة دار المعارف .

فأبحاث الأطباء الغربيين في ضرره إنما كانت بالنسبة إلى أفراد مجتمعهم الذين يتعاطون الدخان والمسكرات . والنتائج التى توصلوا إليها بمحتمل جداً أن تكون ناتجة عن شرب المسكرات أو من الجمع بين تعاطى الدخان والمسكرات كما صرح به الدكتور عبد العزيز أحمد شرف في كلامه السابق . لهذا لا يصح تطبيق نتائج أبحاثهم على المدخنين ببلادنا لأن الكثير منهم لا يشربون المسكرات .

وأما احتجاجهم بأن في شربه إسرافاً وهو حرام فباطل من وجهين :

أحدهما أن الإسراف هو إنفاق المال في المحرمات أو في الشهوات المباحة مع تجاوز قدر الحاجة المؤدى إلى ضياع المال ونفاده ، أما إنفاقه في الشهوات المباحة بدون زيادة على ما تدعو الحاجة إليه فليس إسراف .

ثانيهما إن إنفاق المال في الدخان إذا كان إسرافاً فإنفاقه في القهوة والشاي وسائر الشهوات المباحة إسراف أيضاً . وهم لا يقولون بهذا إلا فهم بين أمرين لا ثالث لهما ، إما أن يقولوا بحرمه الشاي والقهوة وسائر الشهوات المباحة وإما أن يقولوا بإباحتها كلها ، أما أن يحرموا ما شاءوا ويحللوا ما أرادوا فهذا هو التحكم في دين الله بالهوى والشهوى ، ما وافق الهوى كان حلالاً وما لم يوافق كان حراماً ١١ (ولا تقولوا لما نصف الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفعلون)

فالتأولون بحرمه الدخان وإباحة القهوة والشاي بشماهم الوعيد الذي في هذه الآية الكريمة لتفريقهم بين هذه الأشياء المتماثلة المندرجة تحت أصل واحد من أصول الشريعة في الحكم اتباعاً لهوام وعادة بلدهم ١١

(فصل) وأما احتجاجهم بتحريمه بأن في شربه تشبهاً بالكفار فهو من المغالطات المكشوفة والتمويهات المفضوحة كما يتضح ذلك من وجوه :

أحدها إنه قد مر بك في مقدمة هذا البحث أن الفقهاء المالكية نصوا في كتبهم على أن الدخان كان أول ظهوره بالسودان ومنه انتشر في البلاد الأخرى وفي هذا دليل على بطلان زعمهم أن في شربه تشبهاً بالكفار . لأن حقيقة التشبه

بهم هي فعل ما كان خاصاً بهم وظهر من جهتهم . والدخان كان أول ظهوره في قطر إسلامي باعترافهم .

فكيف يتصور عاقل تشبه المسلمين بالكفار في شربه مع إنه ظهر في بلد إسلامي ومنه انتشر في سائر البلاد الإسلامية وغيرها ، اليس كلا مهم هذا أنذى قروره في كتبهم دليلاً قاطعاً على أن الكفار هم المنتسبون بالمسلمين في شربه لا العكس ؟ فكيف غفلوا أو تغافلوا عن هذا حتى قبلوا التشبيه فجعلوا المشبه به منشهاً ؟

إن المثل يقول : إذا كنت كذوباً فكُن ذكوراً !!
وليس بعد هذا غاية في الدلالة على فساد محبتهم هذه لأن فساداً نتيجة حتمية لما قرروه هم أنفسهم في كتبهم .

ثانيها : وعلى فرض أن في شربه تشبهاً بهم فإن ذلك لا يدل على تحريمه كما زعموا لأن الصحيح الذي تؤيده الأدلة الكثيرة وقال به المحققون من العلماء أن التشبه بهم مكروه كراهة تنزيه لأن الأحاديث الواردة بالأمْر بمخالفتهم عارضتها أدلة أخرى دلت على أن الأمر في تلك الأحاديث للندب لا للوجوب .

منها حديث ابن عباس قال : لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه . قالوا يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال : إذا كان للعام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع . رواه مسلم وأبو داود .

والسبب في عزمه ﷺ على صيام اليوم التاسع هو مخالفة اليهود والنصارى لأنهم كانوا يصومون يوم عاشوراء وحده كما جاء مبيئاً في رواية أحمد عن

ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله ويوماً بعده ، وصيام يوم قبله ويوم بعده ليس واجباً وإجماع الأمة . وذلك دال على أن مخالفتهم في ذلك ليست واجبة بل مستحبة .

ومنها حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : إن اليهود والنصارى لا يصيبون نخالفوهم . رواه البخاري ومسلم

وقد كان جماعة من الصحابة لا يخضون منهم على وأن بن كعب وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع ولا يعلم أن أحداً من الصحابة أنكر عليهم ذلك فكان سكوتهم إجماعاً منهم على عدم وجوب الخضاب للأمور به لأجل مخالفة اليهود والنصارى . وذلك دال أيضاً على أن مخالفتهم ليست واجبة بل مستحبة .

ومنها حديث شداد بن أوس أن النبي ﷺ قال : خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعماتهم ولا يخافهم . رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه وجاء في معناه أحاديث .

والصلاة في النعال لمخالفة اليهود ليست واجبة بالإجماع بل هي مكروهة في بعض المذاهب ١١ وفي هذا دليل على أن مخالفتهم ليست واجبة .

وقد جاءت أحاديث تؤيد هذا الإجماع في سنن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما أحداً ليجعلهما بين رجله أو ليصل إليهما . قال الحافظ العراقي صحيح الإسناد . وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : رأيت رسول الله ﷺ

يصلى حافياً ومتنعلاً . وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي ليلى أنه قال : صلى رسول الله ﷺ في نعليه فصل الناس في نعالهم فخلعوا فلما صلى قال : من شاء أن يصل في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع . وهذا مرسل صحيح الإسناد كما قال الحافظ العراقي وهو معتضد بالحديثين المتقدمين .

فهاهنا ستان قولية وفعلية تدلان دلالة صريحة على أن الأمر بمخالفة اليهود بالصلاة في النعال ليس للوجوب بل للاستحباب . وغير هذا كثير جداً مما جاء فيه الأمر بمخالفة الكفار مع ورود أدلة أخرى معارضة له ، ومن المعلوم المقرر في علم الحديث وأصول الفقه أن الجمع بين الأدلة المتعارضة واجب مقدم على النسخ والتزجيح لما فيه من العمل بها كلها وهو أولى من إلغاء بعضها لوجوب طاعتها كلها .

وطريق الجمع بين هذه الأحاديث هو حمل الأوامر الواردة فيها على الاستحباب لتتفق مع الأدلة المعارضة لها . ولهذا قال الشوكاني في نيل الأوطار عند كلامه على حديث أبي هريرة : خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم . بعد ذكره للأحاديث المعارضة له التي ذكرتها آنفاً ، ويجمع بين أحاديث الباب بحمل حديث أبي هريرة وما بعده صارفاً للأحاديث المذكورة المعللة بالمخالفة لأهل الكتاب من الوجوب إلى التنبه لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة بعد تلك الأوامر لا ينافي الاستحباب قال : وهذا أصل المذاهب وأقرأها عندي .

فتبين بهذان القائلين بجرمة التشبه بالكفار خطأون خطأ واضحاً لأنهم تمسكوا بأحاديث الأمر بمخالفتهم ونخلوا أو تغافلوا عن الأحاديث المعارضة لها .

الدالة على أن تلك الأوامر مصرورة عن الوجوب إلى الاستحباب . وهذا
نصرف منهم مخالف للقاعدة الأصولية التي مرت بك قريباً ولهذا كان للنظر
في الأدلة الواردة في موضوع واحد واجباً عتماً لئلا يقع الباحث في تناقض
واضطراب عند أخذ الحكم من الدليل إذ قد يرد في المسألة الواحدة عام له
مخصص أو مطلق له مقيد أو أمر له قرينة صارفة عن الوجوب إلى التنب
وهكذا ، وهذا نص علماء الأصول على أن العام ومخصصه ، والمطلق ومقيد
يعتبران دليلاً واحداً . بل قال الحافظ في الفتح عند كلامه على حديث : إذا أتى
أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره .

إن حديث النبي ﷺ كله كأنه شيء واحد وهذا يدلك على ما بين أدلة
الشريعة من ارتباط شديد وثيق ، فلا يجوز إذن العمل ببعض الأدلة الواردة
في مسألة واحدة والإعراض عن بعضها كما فعل هؤلاء بل الواجب العمل بها كلها
وقد بينت هذه القاعدة بما يزيل كل شبهة في كتابي الصفحات
الفاضحة المخزية .

بهذا يتضح أن دعوى حرمة التشبه بالكفار لا تستند إلى دليل ، وأن
للمصراة المزيد بالقواعد العلية هو أن التشبه بهم مكروه أو خلاف الأولى

فلا احتجاج بحرمة على حرمة الدخان باطل فاسد لأنه احتجاج بما يخالف
دعواهم مخالفة صريحة ، لأن دعواهم هي حرمة الدخان ، والدليل الذي استدلوا
به إنما يدل على كراهته فالدليل مشرق والدعوى مغربة !!
ثالثها : وعلى فرض تحريم التشبه بهم فإن التشبه بهم لا يكون آثماً إلا إذا
قصد التشبه بهم وتعمده ، أما إذا وقع التشبه بهم بدون قصد منه وتعمد فلا
يكون آثماً كما تدل عليه الأدلة الآتية :

أولاً : إن مادة التفعّل تدل على قصد الفعل ومعانيه ، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب : تأتي تفعّلت بمعنى إدخالك نفسك في أمر حتى تضاعف إليه وتصير من أهله ، وقال الحافظ السيوطي في جمع الجوامع عزوجاً بشرحه مع الجوامع عند كلامه على مزيد الفعل الثلاثي وللمعاني التي تدل عليها زيادته : وتفعّل ، وهو لمطاوعة فعل ككسره فتكسر وعلمته فتعلم ، والتكلف كتعلم وتصبر وتشجع إذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة إذا كان غير مطبوع عليها .

أفاد هذان النصفان إن م م معاني مادة التفعّل الدلالة على قصد الفعل وتكلفه .

بهذا يتبين أن التشبيه المنهى عنه لا يتحقق معناه إلا إذا قصد التشبيه وتعتمد لأن الأحكام الشرعية لا تتعلق بذات اللفظ وإنما تناط بالمعنى الذي يدل عليه اللفظ لغة إذا لم يكن له معنى شرعي ، ثم أن القصد والتعمد هما اللذان يدلان على ميل التشبيه بهم إليهم ومحبة أفعالهم وذلك هو المقصود من المنهى عن التشبيه بهم لا مجرد الشبه الحاصل بدون قصد وتعتمد يؤيد هذا ويبرهه وضوحاً .

الدليل الثاني : وهو ما رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن جابر قال اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراه وهو قاعد قالت إيلنا فرأنا قياماً فأشار إلينا فقمعدنا ، فلما سلم قال إن كدتم آتفا لفعلمون فدل فارس والروم يقيمون على ملوكهم وهم قعود فإلا ففعلموا اتمموا بأئتمكم إن صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً .

هذا الحديث نص صريح على أن من فعل فعلاً يشابه فعل الكفار وهو غير قاصد للتشبه بهم لا يسمى متشبهاً بهم شرعاً ولا يكون آثماً في فعله ذلك .

ووجه دلالة الحديث على هذا أن النبي ﷺ نفي عنهم فعل فارس والروم وأخبر أنهم قاربوا أن يفعلوه كما يدل عليه التعبير - بأن كنتم - لأن كاد تدل في الإثبات على انتفاء خبرها مع مقاربة وقوعه .

وفعل فارس والروم قد وقع منهم فعلاً لكنهم لما لم يقصدوا التشبه بهم صح نفيه عنهم شرعاً يزيد هذا الأمر وضوحاً .

الأمر الثالث : وهو أن من أصول الشريعة القطعية إعتبار قصد المكلف في ترتب الإثم والعقوبة الآخروية على فعل المحرمات ، فن فعل محرماً جهلاً أو نسياناً أو خطأ فلا إثم عليه في فعله لإنتفاء القصد إلى فعل المحرم ، لأن مناط الإثم والعقوبة الآخروية هو القصد ، وهو ممدوم مع الجهل والنسيان والخطأ .

وفروع هذا الأصل كثيرة جداً في الفقه الإسلامي أقصر على ذكر بعضها للإشارة إلى غيرها .

منها : أن من وطئ امرأة ظاناً أنها زوجته أو أمته فتبين أنها أجنبية لا إثم ولا حد عليه .

ومنها : أن من شرب خمرأ ظاناً أنها ماء أو عصير مباح لا إثم ولا حد عليه
ومنها : أن من أخذ مالا خفية من حرز مثله ظاناً حليته أخذه كالوالد بأخفه

مال ولده أو العكس لا إثم ولا حد عليه عند جمهور العلماء .

ومنها : ما رواه البيهقي في سننه وعبد الرزاق في مصنفه : أن عمر رضي الله تعالى عنه عند رجل أذن بالشام وأدعى الجهل بتحريم الزنى ، وروى عنه وعن عثمان أنهما عذرا جارية زنت وهي أعجمية وأدعت أنها لم تعلم تحريمه .

ومنها : إن الكافر إذا أسلم فترك واجباً أو فعل محرماً لا يأثم ولا يعاقب على ذلك حتى يعلم أحكام الإسلام لأنه معذور بعدم القصد إلى فعل المحرم ، أو ترك الواجب لعدم علمه بأحكام الإسلام .

وغیر هذا كثير مما نصر العلماء على إنتفاء الإثم والعقوبة في فعله لا إنتفاء القصد فيه إلى فعل المحرم لجهل أو نسيان أو خطأ .

وغیر خاف أن التشبه بالكفار — على تسليم حرمة — متدرج تحت هذا الأصل ، فمن وقع منه التشبه بهم في فعل غير قاصد له لا يكون متشبهاً بهم شرعاً وإنما على فعله .

والأحاديث الواردة في النهي عن التشبه بهم يجب حياها على قصد التشبه بهم حتى تكون موافقة لهذا الأصل القطعي لأن تأويل الدليل الظني الدلالة لموافقة الأصل القطعي أمر واجب لا جدال فيه دفعا لتعارض جزئيات الأدلة مع أصولها ، ولهذا نصر علماء الأصول والحديث على أن الحديث إذا خالف أصلاً قطعياً من أصول الشريعة على وجه لا يمكن الجمع بينهما كان مردوداً غير مقبول بل جعل علماء الحديث ذلك علامة على كونه موضوعاً لأن ما صدر عن الشارع

لا يتصور عقلا أن يكون مخالفا لأصول شريعته القطعية .

فتبين بهذا أن اللغة ، والسنة ، والأصل القطعي كلها دالة على اعتبار النقص والتعمد في ترتب الإثم على التشبه بالكفار — على تسليم تحريمه — ولا يجادل منصف إن شارب الدخان لا يخطر بباله التشبه بهم في شربه فضلا عن أن يقصده وإنما يشربه تشبيطاً لنفسه ، وتقليداً لذنه كما يشرب القهوة والشاي لأجل ذلك أيضا .

وهذا الوجه إما ذكرته على فرض تحريم التشبه بهم وإلا فقد علمت بالأدلة التي لا سبيل للطعن فيها إن التشبه بهم مكروه ، وليس بمحرام كما زعموا فكن على ذكر من هذا ولا تغفل عنه .

الوجه الرابع : إن القائلين بتحريم الدخان لما في شربه من التشبه بالكفار يلزمهم أن يقولوا بتحريم الشاي والقهوة والمشروبات الغازية واستعمال أواني الطبخ والأكل والشرب وآلات الطبخ والتبريد والنور الكهربائي والسيارات والقطارات والطائرات والراديو والتليفزيون والتليفون وغير هذا مما هو من عمل الكفار ، ومن بلادهم ظهر ، وهم أول من استعمله فإن في استعمال هذه الأشياء تشبهاً بهم محققاً واضحاً ظاهراً ، وللقائلون بتحريم الدخان في عصرنا لما فيه من التشبه بهم لا يقولون بتحريم هذه الأشياء لهذه العلة بل إننا نزام بشربون القهوة والشاي والمشروبات الغازية .

ويستعملون في بيوتهم آلات الطبخ ، والتبريد ، والراديو ، والتليفزيون

والتليفون، ويركبون السيارات والقطارات والطائرات في أسفارهم ولا يرون بأساً بذلك.

والأعجب أن الأمم الإسلامية شرقاً وغرباً متفقة على الأذان في البوق مع أن النبي ﷺ كره الإعلام للصلاة به لما فيه من التشبه باليهود، ومع هذا لم يقل أحد بتحريمه لما فيه من التشبه بهم بنص الحديث. كما أن المسلمين شرقاً وغرباً لا يخضبون لحام لتغيير الشيب الذي أمر به النبي ﷺ لمخافة اليهود فلا تجد أحداً منهم يخضب ليخالف هدى اليهود إلا القليل النادر، بل إن الكثير منهم يرون الخضاب مثله لا تناسب العصر، ناسين أو متناسين إنكارهم على غيرهم ما فيه تشبه بالكفار !!

لا يجادل عاقل منصف أن هذا تفريق بين التماثلات ونحكم في الدين بدون برهان.

وهذا من أقطع الأدلة على ما مر بك من أن هؤلاء متأثرون بالعادة فاجرت به الأداة وهو عندم مباح وإن قام ألف دليل على أن فيه تشبهاً بهم !! وما لم تجر به العادة عندم محرّم لأن فيه تشبهاً بهم !! وإن في تفريقهم بين هذه الأشياء التي ذكرتها لدليلاً قاطعاً على تناقضهم أو تلاعبهم !!

فإن ادعوا أن هذه الأشياء ليس في استعمالها تشبه بهم. قلنا وكذلك الدخان ليس في شربه تشبه بهم، وإن قالوا إن هذه الأشياء من العادات التي لا يحرم التشبه بهم فيها وإنما يحرم التشبه بهم فيما يتعلق بالدين، قلنا وكذلك الدخان فإنه من العادات التي لا يحرم التشبه بهم فيها، وإن أجابوا بغير هذا فهو جوابنا سواء بسواء.

الوجه الخامس : لأن احتجاجهم بهذه الحجة الباردة ناشئ عن عدم معرفتهم بما يجوز الاستدلال به وما لا يجوز. ذلك أن التشبه بالكفار يختلف في حكمه ، فن العلماء من قال بجوازهم مع كراهته وهم الجمهور ، ومنهم من قال بحرمته .

ومن للعلوم المقرر في موضعه أن ما اختلف فيه انتعارض الأدلة فيه لا ينكر على فاعله المجتهد أو المقلد للمجتهد . وإذا كان التشبه بهم لا يجوز إنكاره على فاعله لكونه مختلفاً في حكمه فكيف ينكر على شارب العغان شربه بهذه الحجة التي هي نفسها مختلف في حكمها ١٢ وما شرب العغان إلا جزئ من جزئياتها . وما ثبت للكلى فهو ثابت للجزئ قطعاً .

وقد بسطت الكلام في هذه المسألة ونقلت كلام العلماء وأدلتهم على ذلك في كتابي الصفحات الفاضحة المخزية فانهارت بهذه البراهين حجبتهم ، وسقطت شبهتهم ، وباقه سبحانه نستعين .

(فصل)

واحتجاجهم بتحريمه بأنه خبيث والخبيث حرام لقوله تعالى « ويجرم عليهم الخبائث » احتجاج ساقط باطل من وجوه :

أحدهما : إنهم إن أرادوا أنه خبيث الذات فإن الواقع يبطل دعواهم لأنه نبات وكل نبات طاهر إلا ما دل النص على خبثه ، وإن أرادوا أنه خبيث الرائحة عند احتراقه ، فذلك لا يدل على حرمة ، كما استعله عند البحث في حجتهم الخامسة .

ثانيها : إنه إذا كان خبيث الذات مع كونه نباتاً لزم أن يكون سائر النباتات خبيث الآلات لتساويهما في الحقيقة . وللإلزام باطل قطعاً فاللزوم مثله .

ثالثها : إن قوله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) دال بعمومه على طهارته وإباحته حتى يرد نص يدل على خلاف هذا كما سبق بيانه .

رابعها : وعلى فرض إنه غير داخل فى عموم الآية الكريمة فإن القياس يدل على أنه غيب طاهر إذ لا فرق بينه وبين سائر النباتات إلا خبث رائحته عند احتراقه ، وذلك وصف طردى لا تأثير له فى إلغاء الفرق بينهما ، كما سيأتى بيانه .

واستدلواهم بالآية الكريمة خطأ واضح أوقعهم فيه اعتقادهم أن المراد بالخبائث فى الآية ما استخبه الناس أو العرب . وتفسير الخبائث بهذا المعنى غير صحيح نقلاً ونظراً كما يدل عليه أمور :

أولاً : أنه مخالف لتفسير ترجمان القرآن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فإنه فسّر الخبائث بالمحرمات ، كالحم الخنزير والميتة والحمر ، كما فى تفسير ابن جرير والقرطبي وابن كثير والهر المشور للحافظ السيوطى .

وتفسير الصحابي - خصوصاً ابن عباس - مقدم على تفسير غيره لمشاهدته للتدويل وقرائن الأحوال التى تبين المراد من الآية . ولهذا قال بعض الحفاظ : إن تفسيره فى حكم المرفوع .

واتفق العلماء على أن ما لم يرد تفسيره عن النبي ﷺ فتفسير الصحابي له
مقدم على تفسير غيره .

وبتفسير ابن عباس للآية قال به جمهور العلماء منهم أبو حنيفة ومالك وأحمد ، كما قاله
ابن تيمية في رسالة « إثبات عموم الرسالة » .

ثانياً : لو كان المراد بالخبائث في الآية ما يستخبه الناس أو العرب وتغافه
نفوسهم للزم أن يكون التحليل والتحريم مناطين بشهوات الناس وأهوائهم .
وشهواتهم وأهوائهم مختلفة ، وذلك مؤد حتماً إلى اختلاف الأحكام الشرعية
وتناقضها لاختلاف الطبائع والشهوات .

وأقرب مثال لهذا استطابة أهل المغرب للحلزون = أغلال = مع أن غيرهم
من أهل الإفطار الأخرى يستخبه ، فيكون حلالاً في المغرب حراماً
في غيره .

وكذلك السمك المعروف عند أهل مصر بالفسيح فإنهم يعدونه من أطيب
الطيبات ، وأهل الإفطار الأخرى يستخبونه كل الاستخبات ، فقد كنا نحن
وجميع المغاربة الذين يطلبون العلم بمصر نوجب للمعجب كله من أكل المصريين له
ولا نستطيع شم رائحته الكريهة ، فيكون الفسيخ حلالاً بمصر حراماً
بالمغرب وغيره !!

ولا ينازع طافل فضلاً عن عالم أن الشريعة لم تأت بالأحكام المتناقضة المختلفة
باختلاف الشهوات والأهواء بل ما جاءت إلا بالأحكام المنضبطة اللازمة

لأهل الأرض كلهم بلا تناقض ولا اختلاف إلا ما استثناه الذين عند حال
الاضطرار (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه)

ثالثاً : إن قول الشافعي في تفسير الحجائب في الآية إنما ما استخبه العرب
يطلبه تفسير ابن عباس ، وتفسير الصحابي مقدم على تفسير غيره على
ما سبق بيانه .

ويطلبه أيضاً أن العرب كانوا يستطيعون الحجائب من ميتة ودم وخنزير
وغير هذا إنما نزل القرآن الكريم بتحريمه وبيان خبئه إعلاناً بفساد
استناباتهم تلك الحجائب المحرمات ، وفي ذلك دليل قاطع على أن استطابهم أو
استنابهم شيء لا عبوة هما ولا تأثير لهما في إباحته أو تحريمه . يؤيد هذا :

الأمر الرابع : وهو أن الله سبحانه لم يجعل إباحة شيء أو تحريمه موكولاً
للمأخذ أو جماعة من خلقه بل جعل ذلك خاصاً به وبرسوله ﷺ المبلغ عنه
وجه وشريعته .

فاللحل هو ما أحله الله تعالى أو رسوله ﷺ . والحرام هو ما حرمه الله
تعالى أو رسوله ﷺ ، وليس لاستطابة للعرب أو العجم أو استنابهم دلالة
على حل شيء أو حرمة .

ومن ادعى خلاف هذا فقد قال ما لا سبيل له أصلاً إلى إقامة الدعوى عليه
ولابن تيمية كلام نفيس في هذه المسألة لا بأس بذكره تنميحاً للفائدة . قال في
رسالة ، إثبات عموم الرسالة ، المطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنهية :

إن دعوة محمد ﷺ شاملة للتقنين الإنس والجن على اختلاف أجناسهم فلا يظن أنه خص العرب بحكم من الأحكام أصلاً إنما علق الأحكام باسم مسلم وكافر ومؤمن ومنافق وبر وفاجر ومحسن وظالم وغير ذلك من الأسماء المذكورة في القرآن والحديث ، وليس في القرآن ولا الحديث تخصيص العرب بحكم من أحكام الشريعة . ولكن بعض العلماء ظن ذلك في بعض الأحكام وخالفه الجمهور ، وذكر جملة من الأحكام التي ظن بعض العلماء تخصيص العرب بها .

ثم قال : وكذلك من قال من العلماء إنه حرم على جميع المسلمين ما تنخبه العرب وأحل لهم ما تستطيه .

لجمهور العلماء على خلاف هذا القول كمالك وأبي حنيفة وأحمد وفقهاء أصحابه ، ولكن الحرقى وطائفة منهم وافقوا الشافعي على هذا القول .

وأما أحمد نفسه فعامة نصوصه موافقة لقول الجمهور وما كان عليه الصحابة والتابعون أن التحليل والتحریم لا يتعلقان باستطابة العرب ولا باستخبائهم . بل كانوا يستطيّبون أشياء حرّمها الله تعالى كالهم والمينة والمنخقة والموقونة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع وما أهل به لغير الله ، بل كان خيارهم يكرهون أشياء لم يحرمها الله تعالى .

فصرّح بأن جمهور العلماء منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد موافق لما كان عليه الصحابة والتابعون أن التحليل والتحریم لا يتعلقان باستطابة العرب ولا باستخبائهم ، وإذا كانا لا يتعلقان بهما مع أن القرآن نزل بلغتهم فعلم تعلّقهما باستطابة غيرهم واستخبائهما أولى وأحق . يؤيد هذا :

الامر الخامس : وهو ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن خالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ قدم له ضب مشوى فأبى أن يأكله فقال خالد بن الوليد أحرام الضب يا رسول الله ؟ قال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجدني أعافه قال خالد فأكلته ورسول الله ينظر إلى فلم ينهى .

وهذا دليل قاطع على بطلان دعوى من أناط التحليل والتحرير باستطاعة الناس لشيء أو استخبائهم له سواء كانوا عرباً أم عجماء لأن رسول الله ﷺ طاف بالضب لإستقذاره واستخبائه له ومع هذا لم يحرمه بل أقر خالداً على أكله .

وإذا كان استخبات رسول الله صلى الله عليه وسلم لشيء لا يدل على تحريمه ، فكيف يكون استخبات غيره دالاً على التحريم ؟ !!
يؤيد هذا :

الامر السادس : وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئاً - يعنى الثوم - فلا يقربنا في المسجد فقال الناس : حرمت حرمت فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله ولكنها شجرة أكره ريحها .

فأى حجة نطلب بعد هذا النص الصريح على فساد تلك الدعوى السافطة فإن رسول الله ﷺ سمى الثوم خبيثاً . وأنكر على من فهم من ذلك تحريمه فقال : إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي .

وإذا كان ليس له ﷺ تحريم ما أحل الله لاستخبائه إياه فكيف يتصور في

عقل عاقل أن يكون لغيره تحريم ما أحل الله لاستخفافه إياه ، بما مر بك من الأدلة القوية الواضحة تدبين أن المراد بالحجائب في الآية الكريمة هي المحرمات الثابت تحريمها بالنص كما عليه الصحابة والتابعون وجمهور العلماء والأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد .

وأن من زعم أن المراد بها ما استحبته العرب أو الناس ليس لدعواه دليل صحيح يؤيد ما بل الأدلة السكينة التي مرت بك تبطلها وتدل على فسادها .
وبذلك ينهار احتجاج القائلين بتحريم الدخان بالآية الكريمة .

(فصل)

وكذلك احتجاجهم بأنه خيب الرأفة .

وقد نهى النبي ﷺ عن أكل الثوم والبصل والكرات لخبث رائحتها فإنه احتجاج باطل ساقط لأنه مبني على المغالطة المفوضحة التي لا تروج ولا تخفى على ذي علم .

ذلك أن الحديث الذي احتجوا به أخص من الدعوى ، ومن المعلوم المقرر في موضعه أن الدليل إذا كان أخص من الدعوى لا يتج المطلوب ، لأن شرط انتاجه أن يكون أهم منها أو مساوياً لها لأن دعوائهم تحريم الدخان مطلقاً .

والحديث الذي احتجوا به إنما فيه النهي عن أكل تلك الأشياء لمن يريد الذهاب إلى المسجد كما في الصحيحين عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن لللائسكة تنأذى من
يتأذى منه بنو آدم.

فإنه في الحديث موجه = كما ترى = لمن يريد الذهاب إلى المسجد ولا
دلالة فيه أصلاً على تحريمها أو كراهتها مطلقاً حتى يصح قياس تحريم العناب
عليها مطلقاً.

كما دعوا نعم لو احتجوا به على تحريم شرب العناب أو كراهته عند الذهاب
إلى المسجد لكان قياسهم حينئذ معقولاً مقبولاً لمساواة الفرع للأصل في حكمه
لكنهم قاسوا الأعم على الأخص مغالطة أو جهلاً منهم بطرق الاستدلال.

ووجه آخر يدل على فساد حججهم وهو أن من شرط إلحاق الفرع بالأصل
في حكمه أن يكون الحكم ثابتاً في الأصل لأن ثبوت الحكم في الفرع فرع عن
ثبوته في الأصل.

والتحريم غير ثابت في الأصل الذي هو النوم والبصل والكراث بالنص
على إباحتها في الحديث.

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : من أكل من هذه الشجرة
بني الثوم - فلا يقربنا من المسجد فقال الناس حرمت حرمت فبلغ ذلك النبي
ﷺ فقال أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي ولكنها شجرة أكره وبجها.
فالحديث فيه النص الصريح على عدم حرمتها.

ولهذا أجمع العلماء على حلها . كما هو مبين في محله .

وحكاية عياض نحويمها عن أهل الظاهر خطأ لأن ابن حزم صرح في المحلى
بجعل أكلها وهو من أهل الظاهر.

ولا يفغل التنبيه على مخالفتهم إذا كانوا يخالفونه . فلو كانوا يقولون
بحريمها لنبه على ذلك .

ولهذا اعتمد التقى السبكي في تكملة شرح المهذب على المحلى في نقل مذهب
الظاهرية كما نبه عليه في خطبة التكملة .

وإذا كان النص والإجماع دالين على إباحة الثوم والبصل والكراث فكيف
سأغ لهم القول بحرمه الدخان قياساً على هذه الأشياء بجامع خبث الرائحة في كل
مهما مع أن التحريم غير ثابت في الأصل بالنص والإجماع ١٩ .

أليس هذا جهلاً عريضاً بشرط من شروط صحة القياس الضرورية ١٩ ؟

وما يثير العجب الشديد إن إباحة هذه الأشياء منصوص عليها نصاً صريحاً
في نفس الحديث الذي احتجوا به ولكنهم تعاملوا عن ذلك ليتوصلوا عن
طريق المغالطة إلى مطلوبهم .

وقد استقرت كلام الفقهاء المقلدين فوجدتهم يلجأون كثيراً إلى هذه
الاستدلالات الباطلة المبنية على المغالطة وأبشع ما يفعلونه أنهم يأخذون من
الحديث ما يوافق مذهبهم ويتركون من الحديث نفسه ما يكون حجة عليهم
كأنه ليس منه .

فالحديث النبوي في نظرم تابع للذهب والمذهب حاكم عليه !

وقد ذكرت أمثلة من ذلك في كتابي النجم في الكتاب والسنة فأرجع إليه
لتعلم كيف لعب الجهود على منصوص المذهب بقولهم حتى بلغ بهم الحال إلى
مخالفة أصول أمامهم التي بنى مذهبه عليها لنصرو دعم فرع جزئى مقر في
المذهب ا

فصل

هذا أنقض ما احتجوا به وأقوى ما استندوا إليه في تحريم الغبان .

وقد مر بك من الأدلة القوية ما يدل دلالة قاطعة على أنها أدلة ساقطة عن
درجة الإعتبار غير منتجة لدعوائهم ولا دالة على زعمهم دلالة صحيحة لأنها لا تعدر
أحد أمور ثلاثة .

إما أنها ليست من الأدلة الشرعية بإجماع العلماء كعدل أهل قاس .

وإما أنها معارضة بأدلة أخرى أقوى منها ، وأما أن الإستدلال بها مبني على
المغالطة المكشوفة لخالفته لقواعد الإستدلال التي هي المعيار الذي يعرف به
الحق من الباطل والصواب من الخطأ .

وقد تعلقوا بأمور أخرى ، واهية وشبه غاوية كنت عزمت على الأعراض
عنها والمرور عليها من الكرام لأن بطلانها غنى عن البيان ، وفسادها لا يمتدح
فيه إثنان . ثم رأيت أن ذكرها مع الإشارة إلى ما فيها من زغل والتنبيه على ما
فيها من دخل أولى لتكون الفائدة تامة والبحث جامعاً مستوعباً لإبطال كل
ما هووا به .

منها أنه مكر اسكاراً سريعاً في ابتداء تعاطيه بغية قامة الابنوا على هذا
السخف أنه نجس يحرم القليل منه والكثير ويعد شاربه .

وهذا الهراء يغنى سماعه عن إقامة الدليل على غثه وسماجه لكني واد بما
الزمته أشير إشارة عابرة إلى ما يدل على أنه أورد حجة ، وأضف شبهة تعلق بها
أولئك المخرفون فما يدل على فساد هذه الشبهة أن الواقع المشاهد يشهد بكذبها
وبنادى بضف عقل المحتج بها .

وأمر آخر يبطلها وهي أنها تخالف ما عرفوا به المسكر من أنه ماغيب العقل
دون الخواص مع نشوة وفرح .

ومن المعلوم قطعاً المدرك بالحس والعيان أن العنان لا يغيب العقل ، ولا
المخ ، وإنما يغيب العقل الجرد الذي يحمل صاحبه على تقل هذه الخرافة ،
وتسجيلها في الكتب مع أن الواقع يبطلها ، والعيان يكذبها .

وأمر ثالث يبطلها وهو أنهم قالوا ان الآفيون ، والحشيشة ، والبنج من
المفسدات المغيبات للعقل دون الخواص لا مع نشوة وفرح ، ومع هذا قالوا أنها
طاهرة ولا يحد آكلها ، بل أجازوا أكل القليل من الآفيون الذي لا يؤثر في
العقل .

وهذا تناقض غريب ، وتفرق بين التماثلات عجب . إذا كان العنان ،
والآفيون متحدين في العلة المبنى عليها التحريم ، وهي تغييب كل منهما العقل
باعترافهم فكيف ساغ لهم التفرق بينهما في الحكم مع اتحادهما في العلة فوهوا
أن العنان نجس يحرم القليل منه والكثير ويعد شاربه .

وأن الأفيون طاهر لا يحد آكله ، ويجوز أكل القليل منه الذي لا يؤثر
في العقل !

إن هذا التناقض الذي لا يصدر من عاقل إن دل على شيء فإنه يدل على أن
الفقهاء المقلدين يتحكمون في شريعة الله بأهوائهم فيحرمون ما شاموا . ويجلون
ما أرادوا بقومهم ؟

وبما يدل على تلاعبهم وتحكمهم في دين الله بأهوائهم تبعاً للعوائد والأعراف
الجارية في وقتهم أنهم قالوا : إن القهوة مسكرة أيضاً !

كما في شرح الخطاب على المختصر عند قول خليل في فصل الطاهر والنجس :
إلا المسكر ، ومع حكمهم بأنها مسكرة كالدهان لم يقولوا أنها نجسة يحرم القليل
منها ويحد شاربها كما زعموه في الدهان بل العجب العجيب أنهم أعطوها حكماً
مناقضاً لحكم الدهان مناقضة تامة فقالوا أنها مباحة !

وهنا يحق لنا أن نسأل لماذا كان الدهان حراماً في نظرهم والقهوة مباحة ؟
أليس كل منهما مسكراً باعترافهم ؟

أليس إتحادهما في العلة موجباً لإتحادهما في الحكم ؟

أليس من المعلوم للبتدئين إن تخلف الحكم عن العلة في صورة واحدة
موجباً لنقض العلة وتخلف حكمها في جميع الصور ؟ ألم يعلموا إن قولهم بإباحة
القهوة مع حكمهم بأنها مسكرة يستلزم إباحة كل مسكر ولو كان خمرأ ؟ وهذا
بدون شك - جرم عظيم أوقعهم فيه جهلهم بالضروري من قواعد أصول الفقه

وإطلاق العنان لعقولهم ليتقولوا في أحكام الشريعة بدون علم أو ليعبدوا لهذا الأسئلة جواباً وللجواب صواباً .

ومنها أنه نجس لأنه يسيل بالخر

: وهذا دليل يحتاج هو نفسه إلى دليل فكيف يكون دليلاً على غيره وهو نفسه مجرد دعوى لا تقوم على ساق . ثم من أخبركم بهذا المراء ؟ هل كانوا عمالاً في مصانع الدخان أم ذهبوا إلى مصانعه في أمريكا وإنجلترا وفرنسا وغيرها من مدن أوروبا التي يصنع فيها الدخان ؟

وأمر آخر يبطل هذه الدعوى ، وهو أنه إن تحقق هذا الزعم لحرمة تكون حينئذ لأمر عارض لا لذاته ، فدليلهم أخص من دعوائهم فهو غير دال على حرمة الدخان مطلقاً وإنما يدل على حرمة ما بل منه بالخر . يوضح هذا :

الأمر الثالث : وهو أن هذا إنما يصح أن يقال فيما يستورد من البلاد الأوروبية أما ما يصنع في البلاد الإسلامية فهو محقق السلامة من ذلك ، ولا يخفى على أحد أنه يصنع الآن في بلاد إسلامية كصر والشام وتونس والجزائر والمغرب وغيرها من الأقطار الإسلامية فيكون طاهر إسلامته مما ذكره .

وأمر رابع يدل على فساد حججهم الواهية حتى على فرض صحة أنه يسيل بالخر . ذلك أن الراجح في مذهب مالك هو طهارة دخان النجس بناء على ما استظهره ابن رشد ونقله خليل في التوضيح وابن عرفة ولم يتعقبا كلامه . أنظر فصل الطاهر والنجس من شرح الحطاب على المختصر ، ولذا تعقب شرحه قوله : إن دخان النجس نجس .

بقول ابن رشد بظاهره ، وذكر المواق في شرحه على المختصر أن ابن رشد
احتج بأن الشيء الواحد تتغير أحكامه بتغير صفاته .

وهو دليل صحيح واضح فإن الخمر إذا تغيرت صفتها بالتخلل صارت
طاهرة مباحة عند الجمهور ومنهم مالك ، وكذلك المسك فإنه دم منعقد فلما
تغيرت صفته صار طاهراً مباحاً ، حتى قال الخطاب في شرح المختصر : إن
جواز أكله كالعلوم من الدين بالضرورة .

وصح البرزلي من أئمة المالكية جواز استعمال ما يصنع بالبول والدم
وأجرواها على النجاسة تغير صفتها وتنقلب إلى صلاح ١١

وسبقه إلى هذا الإمام الزهري شيخ مالك .

قال البخاري في صحيحه (باب الصلاة في الجبة الشامية) وقال الحسن في
الثياب يفسجها الجوسى لم ير بها بأساً . وقال معمر : رأيت الزهري يلبس من
ثياب ابن ما صنع بالبول !

وأفتى كثير من المالكية بحل السكر الذي يوضع فيه الدم المسفوح لتصفية
حتى حرم بعض علماء المغرب شرب الشاي لأجل ذلك ، واحتجوا الحل بأن
الدم المسفوح الذي يجعل فيه تغيرت صفته فاستحال إلى صلاح ، فقد احتج
للمالكية - كما نرى - بدليل ابن رشد على طهارة دخان النجس على طهارة هذه
الاشياء التي أصلها نجس لتغير صفتها وانقلابها إلى صلاح .

ومن الواضح الجلي أن الدخان بالبول والخمر على زعمهم تغيرت صفة الخمر

به بحرهما وصيرورتهما دخاناً ، فالقول بنجاسته مع تغيير صفة الخمر فيه وطهارة
الأمية المذكورة لتغيير صفة النجاسة فيها تحكم واضح أو جهل واضح .

فتبين بهذا أن قول ابن رشد بطهارة دخان النجس قوى راجح من جهة
الاهل وأن مقابله الذي شئ عليه صاحب المختصر ضعيف مرجوح ، ومن
للملوم المقرر في أصول الفقه أن الاسامى الشرعية أو اللغوية التي أنط
الشارع الأحكام بمعانيها إذا تغيرت لزوال معانيها تغير حكمها تبعاً لتغير
اسامها .

لحكم الخمر غير حكم الخمر ، وحكم الدم غير حكم المسك ، وحكم الإنسان
غير حكم الدم الذي خلق منه ، وحكم دخان الخمر غير حكمها .

وهكذا فإذا تغير الاسم الذي علق الشارع الحكم به تغير الحكم ، وهذا
ما يؤيد أيضاً قول ابن رشد ويرجح .

ودليل خامس يبطل حججهم الفارغة وهو أن شرح المختصر نصراً على
أن صنائع الكفار ولو مجوساً كلها تعمل على الطهارة حتى تحقق النجاسة .

وقد سئل مالك - كما في التنبية - عن جن الروم وقد قيل أنهم يميلون فيه
أففة الخنزير ؟

فقال : ما أحب أن أحرم حلالاً

فقال بإباحته مع إخبار السائل إياه أنهم يميلون فيه أففة الخنزير .
وذلك يدل على أنه يرى أن مثل هذه الوسوس لا ينبغي الالتفات إليها

والاعتماد عليها في تحريم ما ثبت حله يؤيده :

الامر السادس : وأن النصوص الشرعية الكثيرة دالة دلالة قطعية على أن الأصل في أطعمة الكفار وصنائعهم هو الطهارة ، قال الله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)

فإن هذه الآية عامة شاملة لجميع أطعمتهم وإن كانت واردة في ذبائح أهل الكتاب كما عليه جمهور المفسرين ، لأن العبارة بعموم لفظها لا بخصوص سببها .

ولهذا احتج بها العلماء على حل طعامهم كله حتى تحقق نجاسته كما بينته في جواب سؤال عن اللحم المستورد من أوروبا .

وفي السنة الكثير مما يدل لهذا الأصل ، أقصر على ذكر بعضه تنبيها على غيره .

أخرج أحمد في مسنده عن أنس أن يهودياً دعا النبي ﷺ إلى خبز شعير وأهالة سنخة فأجابه .

وأخرج البخاري وغيره عن أنس أن يهودية أهدت إلى النبي ﷺ شاة مسمومة فأكل منها ، وأخرج أبو داود أن عظيم فدك أهدى النبي ﷺ أربع ركائب عليها طعام وكسوة فقبلها .

وفي الصحيحين أنه ﷺ توصى من مزادة مشركة ، وفي مسند أحمد وسنن أبي داود أنه ﷺ أكل بنبوك من الجن المجلوب من بلاد الروم .

وفي مسند أحمد بن حنبل ومصحح مسلم عن عبد الله بن المغفل قال : أصبت جرأاً من شحم يوم خيبر فأنزمته وقلت لا أهلك اليوم أحداً من هذا شيئاً ، فأنفث فإذا رسول الله مبسماً .

وفي صحيح البخاري عن المغيرة بن شعبه : أنه رضي الله عنه لبس جبة شامية وصل فيها .

قال الحافظ في الفتح عند كلامه على ترجمة البخاري لهذا الحديث : هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها ، وإنما عبر البخاري بباب الصلاة في الجبة الشامية مراعاة لفظ الحديث ، وكانت الشام إذاً ذلك دار كفر .

وفي سنن أبي داود ومستدرک الحاكم وسنن البيهقي عن ابن أبي أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر وكان الرجل يحمي . فيأخذ منه مقدار ما يكفيه وينطاق .

ومن المعلوم المسطور في كتب السيرة أن الصحابة كانوا يفزون مع النبي ﷺ الكفار فيغنمون الطعام والثياب ، فيلبسون الثياب ويأكلون الطعام ، وقد رأيت في حديث ابن أبي أوفى أن الرجل منهم كان يحمي . فيأخذ ما يكفيه من الطعام وينصرف .

ولم يرد في حديث من هذه الأحاديث وغيرها مما لم أذكره أنه ﷺ استفسر عن ذلك الطعام وتلك الثياب هل أصابها نجاسة ؟ وذلك دال دلالة لا مجال للشك فيها على أن الأصل في طعام الكفار وثيابهم الطهارة حتى تتحقق النجاسة .

ولهذا قال عن الدين بن عبد السلام : ليس من النقشف أى الورع أن يقول
الإنسان اشترى من سمى المسلم لا من سمى الكافر لأن الصحابة لم يلفنوا
لذلك !

ملك اقتنعت بعد هذه الأدلة الكثيرة التى دمغت باطلهم ومحت خرافاتهم
أن الدخان طاهر ولو كان مستورداً من البلاد الأوروبية ، وأن القول بنجاسته
وسومة شيطانية أو جهالة إنسانية !
ومنها : أنه مفتر وقد نهي ~~عن~~ عن كل مسكر ومفتر .

وهذه الحجة الهراية إن دلت على شيء فإنه تدل على أن المحرمين للدخان
لمسوا على بيئة من أمرهم فيما زعموا لهذا هرجوا بما يعتبر في نظر العقلاء تخريفاً
لأنه إذا كان مسكراً إسكاراً تاماً كما زعموا فما الداعى لهم للاحتجاج بهذا الهراء
فإن إسكاره كافى كفاية تامة في تحريمه لو كانوا معتقدين حقاً أنه مسكر لأن كل
الصبيد في جوف الفرا .

لكنهم لما كانوا غير معتقدين ولا ظانين أنه مسكر رموا بهذا السم الملول
لعلهم يصيبون الغرض ، ولكن هل أصابوه ؟

كلا ثم كلا كما يدل عليه كلامهم في زبرهم . ذلك أنهم عرفوا التفتير بأنه
استعراء الأطراف وتخذيلها وصيرورتها إلى وهمي وإنكسار .

فهل يفعل الدخان بشاربه شيئاً من هذا حتى يكون مفتر ؟ الجواب عن هذا نكاه
لشاهدة والبيان الذى يشهد أنه يحدث لشاربه عكس ما قاله هؤلاء المنهرون

وهو التنشيط والتنبية إذا حدث له فتور فذهنى أو جسمى فهو يحدث لشاربه مثل ما يحدثه الشاى والقهوة لشاربهما من تنشيط وتنبية .

فإذا كان الدخان مفعراً فالشاى والقهوة كذلك ، وإذا كانا غير مفعرين بالدخان كذلك ، وإلا كانوا متحركين مفرقين بين أشياء متماثلة ، وذلك باطل غلا وشرعا وطبعاً .

وقد دل كلامهم هذا على أنهم حكموا على الشيء قبل تصوره . فلهذا انفقوا خلفاً مزرعياً وسقطوا سقطلة مردية ، ولو أنهم سلكوا مسلك العقلاء لحكموا بعد التصور لأراحوا واستراحوا .

ومن عجيب تناقضهم قولهم : إن الأفيون المغيب للعقل باقراوم طاهر يجوز أكل القليل منه الذى لا يغيب العقل والدخان المفق فقط نجس يحرم القليل منه مع أن النظرية تنضى إن جواز القليل منه الذى لا يحدث تغيراً لشاربه أولى من جواز أكل القليل من الأفيون الذى لا يؤثر فى العقل .

وكذلك القهوة زعموا أنها مسكرة وقالوا أنها مباحة !

ولا شك أن هذا تناقض مضحك لا يقوله عاقل فضلاً عن عالم .

والسبب فى هذا هو ما نهت عليه فيما سبق أنهم متأثرون فى تشددهم فى الدخان دون القهوة والشاى بالعادة التى كانت جارية فى وقتهم بعده من الكبار والموبقات ! وعد الشاى والقهوة من الطيبات !

وإلا فإن الخلاف وقع بين العلماء فى حكمهما كما وقع فى حكم الدخان ، كما

مترك في مقدمة هذا البحث فما السر في تغافلهم عن قول جماعة من العلماء
بحرمها وشنهم هذه الحرب الشعواء على الدخان ؟
الجواب هي العادة فإن لما تأثيراً عظيماً في النفوس .

فقد كانت من أسباب هلاك الكفار وسوء عاقبتهم لأنهم أصروا - رغم
وجود الدلائل العقلية والحسية على وحدانية الله سبحانه - على اتباع ما وجدوا
عليه آهـم من الشرك كما قصة القرآن الكريم تنبئها على قبيح فعلهم وتحذيراً من
اتباع جريرتهم .

ومن الأدلة السخيفة السائطة التي احتجوا بها أن النبي ﷺ نهى عن شربه
وخذ من تعاطيه في النوم وذكروا رؤى تدل على ذلك :

منها ما كتبه بعضهم في حاشية كتاب مطبوع بمصر أن بعض علماء المغرب
حكى عن بعض الأغوات خدام الحجرة الشريفة بمن كان يشار إليه بالفتح
والمعرفة أنه رأى النبي ﷺ فقال : له كل من دخل الحجرة من باب الرحمة
استقبلته ماعدا شارب الدخان !

ومنه الحجة التي كتبها ذلك الغبي في معرض الاستدلال على حرمة الدخان
لمديرها أن تسمى خرافة تحمل قارئها على الضحك الشديد من كاتبها الغبي
حاول - بدون جدوى - تحريم ما ثبت إباحته بأصل قطعي من أصول الشريعة
بماذا ؟ بالنامات .

إن التعلق بمثل هذا الهراء لتحليل شيء أو تحريمه لدليل على ضعف شديد

في عقل صاحبه وفساد عريض في تفكيره !

وهذه الخرافة - وإن كانت تحمل في نفسها الدليل على بطلانها - لابد من صفعها بيد البرهان ليزيد فسادها ظهوراً حتى لا يتر بها جاهل كما اغتر بها كاتبها في حاشية الكتاب المنشار إليه معتقداً أنه أتى بدليل قاطع على تحريم الدخان ، وما أتى في الواقع إلا بالدليل القاطع على أنه جاهل عظيم !
والإليك البراهين على ذلك :

أولاً : إن من المقرر في أصغر كتاب من كتب المصطلح أن من شرط تحمل الرواية أن يكون الراوى من أهل الضبط والتأتم ليس من أهله فلا تقبل روايته.
ثانياً : وعلى فرض ضبطه فإن من شرط الأداء عدالة الراوى وإلا كانت روايته غير مقبولة ، وهذا مقرر أيضاً في أصغر كتب المصطلح !

وهذا الأذى الذى أنحفنا المحشى المحقق بعديته لا يدري من هو ؟

فهو مجهول الدين والحال ، ورواية مجهول الحال لا تقبل فكيف وقد انضم إلى جهالة الحال جهالة الدين ؟

ثالثاً : وعلى فرض ضبطه وعدالته فإن رؤياه خبر آحاد وهى معارضة للأصل الكلى القطعى الذى دل على إباحة الدخان على ما يثبته بياننا لا مزيد عليه وخبر الآحاد إذا عارض أصلاً كلياً قطعياً على وجه لا يكتن مع الجمع بينهما كان غير معمول به بل كان ذلك علامة على وضعه ، وهذا مقرر أيضاً في أصغر كتاب من كتب المصطلح وكتب أصول الفقه !

رابعاً إن العلماء قالوا: أن ما قاله عليه السلام في النوم لمرض على شريعته لا واقفاً فهو حق ، وما عاينها فالحلل في سماع الرأي .

فروياً الذات الكريمة المشرفة حق والحلل إنما هو في سماع الرأي أو بهرره للحلل في رويها هذا الأغنى - إن كانت صحيحة - واقع في سمعه لأنها مخالفة لأصل من أصول الشريعة وقد ترتب على هذا الحلل خلل آخر وهو خلل عقل المنعرج بها في تعليقه !

عاماً : روياه مشتتة على مبالغة عظيمة لا يتصور صدورهما من الشارع إلا على وجه التآويل وإرادة معنى غير ما يدل عليه ظاهرهما . ذلك لأنه زعم أن النبي عليه السلام قال : كل من دخل من باب الرحمة استقبلته ما عدا شارب العناب !

وهذه العبارة تدل دلالة قاطعة على أنه عليه السلام يستقبل من دخل من الباب المذكور إذا كان مرتكباً للكبائر كقتل النفس وعقوق الوالدين وشرب الخمر والتعامل بالربا وشهادة الزور وغيرها من المعاصي المحرمة بالنص والإجماع ولا يستقبل شارب العناب الذي لم يثبت نص صريح في شريعته على تحريمه فضلاً عن أنه كبيرة من الكبائر بل لشاربه عذر أي عذر في شربه وهو دلالة أصل قطعي من أصول شريعته على إباحته بحيث لو كانت رواية ذلك الأغنى المجهول في اللفظة لحكم بنكارتها لمخالفتها لأصول الشريعة فكيف وهي حاصلة في النوم وروايتها منكرة مجهول ؟ فهي ظلمات بعضها فوق بعض !

سادساً : إن روياه تقتضي أنه عليه السلام لا يستقبل من ملايين المسلمين الذين

يفقدون حجراته المكرمة إلا العدد القليل جداً لأن الكثرة الكثيرة من أمته تشرب الدخان وهذا مخالف لما قاله ﷺ ورواه عنه الحفاظ حملته شريته . أن من زار قبري وجبت له شفاعتي ، ورواه ابن خزيمة في صحيحه والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر .

قال النقي السبكي في شفاء السقام أنه صحيح أو حسن . وقال الذهبي طريقه كلها لينه لكن يتقوى بعضها ببعض ، واللين هو الضعف الخفيف ، وهو منجبر بتعدد الطرق كما أشار إليه الذهبي ، وشفاعته ﷺ هي سؤاله ربه أن يغفر ذنوب زائره ويتجاوز عنها ولفظ من يفيد العموم وشمول كل زائر لا فرق بين شارب الدخان وغيره من أهل المعاصي .

ولم ينص أحد من العلماء على جواز تخصيص العمومات الشرعية بالرؤيا المنامية !

سابعاً : يجب أن يعلم ذلك الجاهل الغبي المحتج بذلك الرؤيا أن النرائع لا تثبت بالمنامات لأن الشريعة التي شرعها الله سبحانه لعباده قد كفاها نص القرآن الكريم :

(اليوم أكلت لكم دينكم وأنمت عليكم نعمتي) فقد أكلها سبحانه ببيان الجزئيات والكليات التي يندرج تحتها كل جزئية نحدث في كل وقت ومكان إلى أن تقوم الساعة ، ولم يأتنا دليل يدل على أن رؤيته في النوم بعد موته ﷺ إذا قال فيها قولاً أو فعلاً فعلاً يكون دليلاً وحجة على أمته بل قبضه الله تعالى إليه عندما كمل لهذه الأمة ما شرعه لها على لسانه ، ولم يبق بعد ذلك حاجة

للأمة في أمر دينها وقد انقطعت البعثة لتبليغ الشرائع وتبيينها بموته ﷺ وإن كان رسولا حيا وميتا .

وبهذا نعلم أننا لو سلمنا ضبط النساخ لم يكن ما رآه من قوله ﷺ أو فعله حجة عليه ولا على غيره من الأمة .

أنظر المسألة السابعة من كتاب الاستدلال من إرشاد الفحول للشوكاني بهذا يبين أن الحجج برويته ﷺ في النوم على إثبات حكم من الأحكام الشرعية أحد رجلين :

إما رجل سليم النية حسن الطوية يأخذ الأشياء مسلبة بدون نظر وبحس فيها حتى يعلم زيفها وصحيتها كذلك الرجل الذي نقل عنه المعلق تلك الرؤيا .

وإما رجل جاهل غي ينقل ما رآه مكتوباً بدون أن يعلم ما يلزم على نقله من مخالفات لمقواعد العلمية والأدلة الشرعية مثل ذلك المعلق ١

(فصل) لقد ثبت بما مر بك من الأدلة القوية الواضحة إن شرب الخمر مباح شرعاً . وبذلك تعلم إن التجارة فيه أيضاً لأنها تجارة في شيء مباح لمصر كالتي في القهوة والشاي بدون فارق أصلاً . وكذلك التجارة في طابة مباحة لأنها من نبات واحد ولأن الأدلة الدالة على إباحته دالة على إباحتها أيضاً . هذا هو القول الراجح المؤيد بالبرهان فلا تلتفت إلى غيره مما هو المذكور في الكتب الصغرى فإنه لا دليل له وإنما هو ناشئ = كما نهت عليه = عن التأنيث بالموارد البالية البائدة التي كانت السبب في تناقضهم .

وقولهم بإباحة القهوة والشاي وتحريم الخمر وطابة مع أن الخلاف في حكمها بين

الملاء عند ظهورهما كالخلاف في حكم الدخان وطابة كما يفتته فيما سبق ،
والتحكم بين أشياء متباعدة بإباحة بعضها وتحريم بعضها بدون مرجح لا يصدر
من مائل فضلا عن عالم فهو باطل مردود على قائله .

(فصل)

لم يبق بعد هذا مجال للشك في صحة الاقتداء في الصلاة بمتعاطيها لتعاطيها
شيئا مباحا لا يقدح في عدالة ولا يخذش مروءة على ما عليت بأدلة واضحة
مقنعة .

لكني مع هذا سأضع تحت نظر القارئ أدلة أخرى قاطعة تزيل شبهة
الجهلة المتكلمين فيما لا يحسنون الكلام فيه الزاعمين أن الصلاة وراء
متعاطيها باطلة !

الدليل الأول : إن زعمهم بطلان الصلاة وراء متعاطيها دهره لا دليل
عليها ، وكل ما لا دليل عليه فهو باطل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)

الدليل الثاني : إن كان مستند دعواهم تحريم تعاطيها فقد عليت لأنه ليس
متفقاً عليه بل فيه خلاف مر بك مفصلاً مع بيان سببه ، ومن المقرر المعلوم
أن ما وقع الاختلاف فيه لتعارض الأدلة فيه لا ينكر على فاعله المجتهد أو
المقلد المجتهد فضلاً عن أن يفسق ويحكم بعدم صحة صلاة المقتدى به ، وقد
أشرت إلى هذا في مقدمة هذه الرسالة ، ويثبت بأدلته في مقدمة كتابي الصفحات
الفاضحة المخزية .

الدليل الثالث : إن القائلين ببطلان الصلاة وراء متعاطيها لحرمة تعاطيها يلزمهم أن يقولوا ببطلان الصلاة وراء شارب للشاي والقهوة لأن العلماء قالوا بتحريمها أيضاً كما بيته فيما تقدم .

فإن قالوا إنهم لم يتفقوا على تحريم شربهما ، قلنا وكذلك الدخان وطابة لم يتفقوا على تحريمها .

فأقول ببطلان الصلاة وراء متعاطيها وصحتها وراء شارب القهوة والشاي تحكم مرفوض هقلا وشرعاً .

الدليل الرابع : إننا لو سلمنا أن تعاطى الدخان وطابة متفق على تحريمها لما كان في ذلك أى دلالة على بطلان الاقتداء بمتعاطيها ، لأن غاية أمره أنه فاسق بالمجراحة ، والفاسق بالمجراحة يختلف العلماء في صحة إمامته . فقال الجمهور - ومنهم أبو حنيفة والشافعى وداود الظاهرى بصحتها ، وقالت طائفة منهم مالك بعدم صحتها .

واحتج القائلون باشتراط عدالة إمام الصلاة بأحاديث ضعيفة جداً ، كما احتج القائلون بعدم اشتراطها بأحاديث ضعيفة جداً أيضاً لا داعى للإطالة بذكر ما قاله حفاظ الحديث في نقدها ، ومن أراد أن يقف على ذلك فليرجع إلى أصب الرأية للحافظ الزيلعى ، والتلخيص الحبير للحافظ ، وقيل الأوطار لشركانى .

ولما كانت الأحاديث التي احتج بها الفريقان ضعيفة غير صالحة للاحتجاج

بها لأحد القولين وجب التمسك بالأصل الأصيل وهو أنه من صحت صلته
لنفسه صحت صلته لغيره فلا ينتقل عن هذا الأصل إلا بدليل ناهض صالح
لتنخيص هذا الأصل يؤيده :

الدليل الخامس : وهو إجماع الصحابة على الصلاة وراء الأئمة الفاسق .
قال ابن حزم في المحلى بعد نقله جواز الصلاة خلف الفاسق عن ابن عمر وعطاء
وسفيان الثوري ويحيى بن أبي كثير وعلقمة والحسن وسعيد بن المسيب ، ما نعلم
أحداً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار وعبيد الله
ابن زياد والحجاج ولا فاسق أفسق من هؤلاء .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار :

قد ثبت إجماع أهل الصدر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين
إجماعاً فعلياً ولا يبعد أن يكون قولياً على الصلاة خلف الجاهل ، لأن الأئمة
في ذلك الوقت كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمهم إلا أمراؤهم
في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة إذ ذاك لبنى أمية وحالهم وحال أمراءهم
لا يخفى .

وهذا الدليل كاف وحده في إبطال قول المالكية بعدم صحة الاقتداء
بالفاسق بالجارية ، لأن الإجماع حجة قطعية مقدم على غيره من الأدلة عند
المالكية وجمهور العلماء كما هو مقرر في أصول الفقه .

فهذا القول مع كونه المشهور الذي مشى عليه خليل في مختصره ليس له دليل .

أجلاً ، وكم من مشهور في مذهب مالك لا يستند إلى دليل ، وإنما يستند إلى كثرة القائلين التي لا تفيد شيئاً ولا تغني قتيلاً في بيان صواب من خطأ وحق من باطل ، كما يفتته في موضع آخر بأدلة كثيرة .

وادعاءاته صلاة الصحابة والتابعين وراء أولئك الفاسق كانت تقية خشية بطشهم يطله أدلة كثيرة ليس هذا موضع ذكرها ، وقد أشرت إلى بعضها في آخر كتابي تبين المدارك . يؤيد هذا الأصل أيضاً :

الدليل السادس : وهو أن الأحاديث الواردة في فضل صلاة الجماعة والغريب فيها عامة شاملة الصلاة خلف الفاسق ولم يرد ما يخص عومها سوى تلك الأحاديث الضعيفة التي سبقت التنبيه عليها ، والتي لا تصلح لتخصيص تلك العمومات لشدة ضعفها ، بل جاء في السنة ما يؤيد هذا العموم وينفي احتمال تخصيصه ، كما يدل عليه :

الدليل السابع : وهو أن النبي ﷺ لم يعتبر العدالة والورع في إمام الصلاة وإنما اعتبر فيه حسن القراءة والعلم بالسنة والسن وقدم الهجرة .

ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : يؤم القوم أقرؤم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ .

فهذا الحديث الوارد في بيان من تجوز إمامته واضح الدلالة على أن العدالة ليست شرطاً في صحتها إذ لو كانت شرطاً فيها لبين ذلك رسول الله ﷺ

لأن الحديث وقع في معرض البيان لشروط الإمامة وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز .

الدليل الثامن : ما رواه أحمد وأحمد البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم . قال الحافظ في الفتح : قوله ﷺ : وإن أخطأوا معناه ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه .

فالحديث ظاهر الدلالة على جواز إمامة الفاسق وصحتها ، لأن قوله ﷺ : وإن أخطأوا شامل لارتكاب الخطايا المتعلقة بالصلاة ، كعدم الإتيان بشروطها تامة وعدم إتمام أركانها أو تأخيرها عن وقتها . ولا ارتكاب الخطايا التي لا تتعلق بالصلاة . كشرب الخمر والزنا والغيبة ، فهو عام شامل للنوعين ، لأن الفعل من قبيل النكرة ، والنكرة في سياق الشرط تفيد العموم ، كما هو مقرر في أصول الفقه .

الدليل التاسع : ما رواه أحمد وأحمد ومسلم عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ قال فما تأمرني ؟

قال : صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافذة .

فهذا الحديث ظاهر الدلالة على جواز الاتمام بالفاسق من وجهين :

أحدهما : أنه ﷺ قد أذن بالصلاة خلفهم : فإفالة ولا فرق بينها وبين
الفريضة في ذلك .

ثانيهما : إنه ظاهر في أن أولئك الأمراء لو صلوا الصلاة في وقتها لكان
مأموراً بالصلاة خلفهم فريضة ، لأن أمره ﷺ إياه بالصلاة وحده معطل
بتأخيرهم الصلاة عن وقتها والحكم بدور مع علته وجوداً وعدماً ، فإذا اتفق
تأخيرهم الصلاة عن وقتها كان مأموراً بالصلاة خلفهم ، وهذا ظاهر جداً
لا سبيل للنزاع في دلالة الحديث عليه .

الدليل العاشر : إن القول بطلان الصلاة خلف متعاطيها لكون تعاطيها
محرمًا كما يزعمون يقتضي نسخ صلاة الجماعة ورفعها من الشريعة وشد أبواب
المساجد ، إذ من المعلوم ضرورة لكل متدين بالإسلام إنه ما من أحد بعد
رسول الله ﷺ إلا وله ذنوب ومعاصي .

فإن كان مناط بطلان الصلاة خلف متعاطيها هو ارتكابه لمحرم وجب
الحكم بطلان الصلاة خلف كل إنسان يذب على وجه الأرض لتحقيق مناط
البطلان فيه لأن فعل المعصية موجود متحقق في كل إنسان مكلف لأن العصمة
من المعاصي خاصة بالملائكة والرسل عليهم الصلاة والسلام ، ولا يشك قائل
فضلاً عن عالم إنه لازم دعواهم هذه باطل محقق ، وبطلان اللازم يدل على أن
اللزوم باطل محقق أيضاً .

(فصل)

فهذه الأدلة الكثيرة تنادى بفساد قولهم وبطلان دعواهم . ونفيد القطع بصحة الصلاة خلف متعاطيها حتى على فرض تحريم تعاطيها إذا لم بات من قال باشتراط العدالة في إمام الصلاة بدليل صحيح مقبول يعتمد عليه كما سبق التنبيه عليه بل قامت الأدلة المعتمدة وإجماع الصحابة على جواز الصلاة خلف الفاسق وصحتها كما مر بك .

ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى صحتها وجوازها خلف الفاسق بالجراحة واضطربت أقوال المالكية فيه اضطراباً شديداً حتى حكوا فيه ستة أقوال ، في بعضها تناقض عجيب ومخالفة غريبة لدعواهم فقد زعموا صحتها خلف المايون مع كراهتها ،

مع أن المايون أفسق الفاسق وأبذل العصاة .

ومن تناقضهم العجيب قولهم بصحتها خلف الفاسق بالاعتقاد كالقدرى والحرورى إذ كيف تكون الصلاة وراءه صحيحة جائزة مع اختلاف العلماء في كفره ، وتكون باطلة خلف الفاسق بالجراحة الذي لم يقل عالم بكفره !!

أليس هذا تناقضاً غريباً مضحكاً ؟ فانهم ولو عكسوا فقالوا بصحتها خلف الفاسق بالجراحة وبطلانها خلف الفاسق بالاعتقاد لكانوا أقرب إلى

للصواب وما يقتضيه النظر لكن المبال القائل ما لا دليل عليه شانه لتناقض في كلامه والاختلاف في قوله !

وقد شعر العلامة النفرأوى بتناقض القولين المشهورين في مذهبه فتعقب كلام خليل في المختصر فقال في شرحه على الرسالة : أن فاسق الجارحة كشارب الخمر والزاني تصح إمامته وتكره كما تصح خلف المبتدع المختلف في تكفيره ببدعته كالحرورى والتدرى على المعتمد قال : وما في مختصر خليل من بطلانها خلف فاسق الجارحة فهو خلاف المعتمد إذ كيف تصح إمامة من اختلف في تكفيره وتبطل إمامة من لم يقل أحد بتكفيره !!

وكلامه يفيد أن المعتمد في مذهبه صحة إمامة فاسق الجارحة وهذا هو الراجح المؤيد بالأدلة المتقدمة فيكون مذهب مالك موافقاً في هذه المسألة لسائر المذاهب على ما رجعه العلامة النفرأوى

وبهذا يتبين صحة إمامة متعاطيها في مذهب مالك حتى على فرض فسقه فإن يذهب أولئك المنكرون المدعون عدم صحة إمامته ؟

لم يبق لهم مستند يلجأون إليه سوى مشهور المذهب الذى ليس له دليل يقوم على ساق كما هو شأن غالب الأقوال المشهورة في المذهب فإنها لا تستند غالباً إلا إلى كثرة القائلين التى هى في الحقيقة والواقع راجعة إلى قول واحد كما وضحت ذلك بأدلة مقنعة في رسالتى . بذل الماعون .

فارجع إليها لتعلم قيمة المشهور العلمية وتيقن أن العمل به بدون بحث في

معناه ليس طريقة مرطية لأنه كثيراً ما يكون مخالفاً للسنة النبوية التي أوجب اتباعها رب البرية .

(فصل)

فإن قيل أن هذه الأدلة التي ذكرتها والنصوص التي حورتها يعارضها حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله ﷺ ينظر إليه فقال رسول الله حين فرغ لا يصلى لكم هذا وقال له إنك آذيت الله ورسوله رواه أبو داود وابن حبان وسكت عنه أبو داود والمنذرى .

فانه دال على عدم صحة امامة الفاسق لأن النبي فيه بمعنى النهي والنهي يدل على تحريم النهي عنه وعلى فساده لو وقع على الصحيح المقرر في أصول الفقهاء ٤ .

فالجواب أن هذا الحديث لا دلالة فيه على ذلك أصلاً كما يدل عليه أمران .

أحدهما : أن من المعلوم المقرر في أصول الفقه أن الجمع بين الأدلة المتعارضة ظاهراً واجب عزم لأن فيه العمل بجميعها الذي هو أولى القامتين بعضها لأن طاعتها كلها واجبة .

ولا يخفى أن حمل هذا الحديث على إجماع الصحابة والأجاديث الكثيرة الدالة على جوازها وصحتها فكان حمله على كراهية امامته واجباً لما فيه من الجمع بينه وبين إجماع الصحابة والأحاديث المتقدمة .

ولا شك في كراهة إمامته وأفضلية إمامة العدل الورع هذا شيء لا نزاع فيه وإنما النزاع في كون العدالة شرطاً في صحة الإمامة .

لكن شرطية العدالة فيها شيء ، وكراهة إمامة فاقدها شيء آخر ، كما لا يخفى على ذي علم .

ثانيهما : أنه لو لم يكن معارضاً للإجماع والآحاديث المتقدمة لكان حمله على كراهة إمامته أسراً لازماً لأن فيه قريبتين واضحتين على ذلك :

الأولى . تقريره عليه السلام ذلك الرجل على إتمام الصلاة بمن وراه ولو كانت إمامته بهم باطلة لأمره بقطعها مراعاة الصلاة المؤمنين به لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز .

الثانية : أن إمامته لو كانت باطلة وصلاة المؤمنين به فاسدة لأمرهم بإعادة الصلاة كما أمر النبي صلى الله عليه وآله بإعادتها لبطالانها لكنه لم ينقل أنه عليه السلام أمرهم بإعادتها فدل ذلك على أن صلاتهم خلفه صحيحة وإن النهي في الحديث للكراهة لا التحريم .

فها تان القريبتان الموجودتان في الحديث نفسه توجبان حمل النهي فيه على الكراهة حتى على فرض أنه غير معارض بما يقتضيه حمله عليها .

كيف وقد انضم إليهما معارضته لإجماع الصحابة والآحاديث الكثيرة .

وبعد فقد شئت مسميك بأحكام مسائل مختلفة مقرونة بأداتها من

الكتاب الكريم ، والسنة المشرفة مشفوعة بقواعد الأصول المينة لصحيح الاستدلال من فاسده .

فمسي أن يكون بحق هذا صواباً مقنعاً للناصفين الذين لم يتخذوا أعمال المدن والقرى ، والموائد البائدة حجة في دين الله يحلون ، ويحرمون إستناداً إليها !

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقني وإخواني المسلمين لإتباع كتابه الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليماً .

(طبعة ١٠ شعبان ١٣٩٦ هجرية)

رقم الإبداع بدار الكتب ٥٧٠٦ / ١٩٨٥

طبعة دار البستان بصر
٩٢٨١٩